

مرقاة الوصول
الى علم الاصول

مكتبة
الاسكندرية



Bibliotheca Alexandrina



0128850

« كتاب »

« مرقة الوصول الى علم الاصول »

« طبع »

على ذمة الحبيب النسيب حفصة الانجم
الشيخ سيد عبد الطيف الكتبي الشهير بطنطا

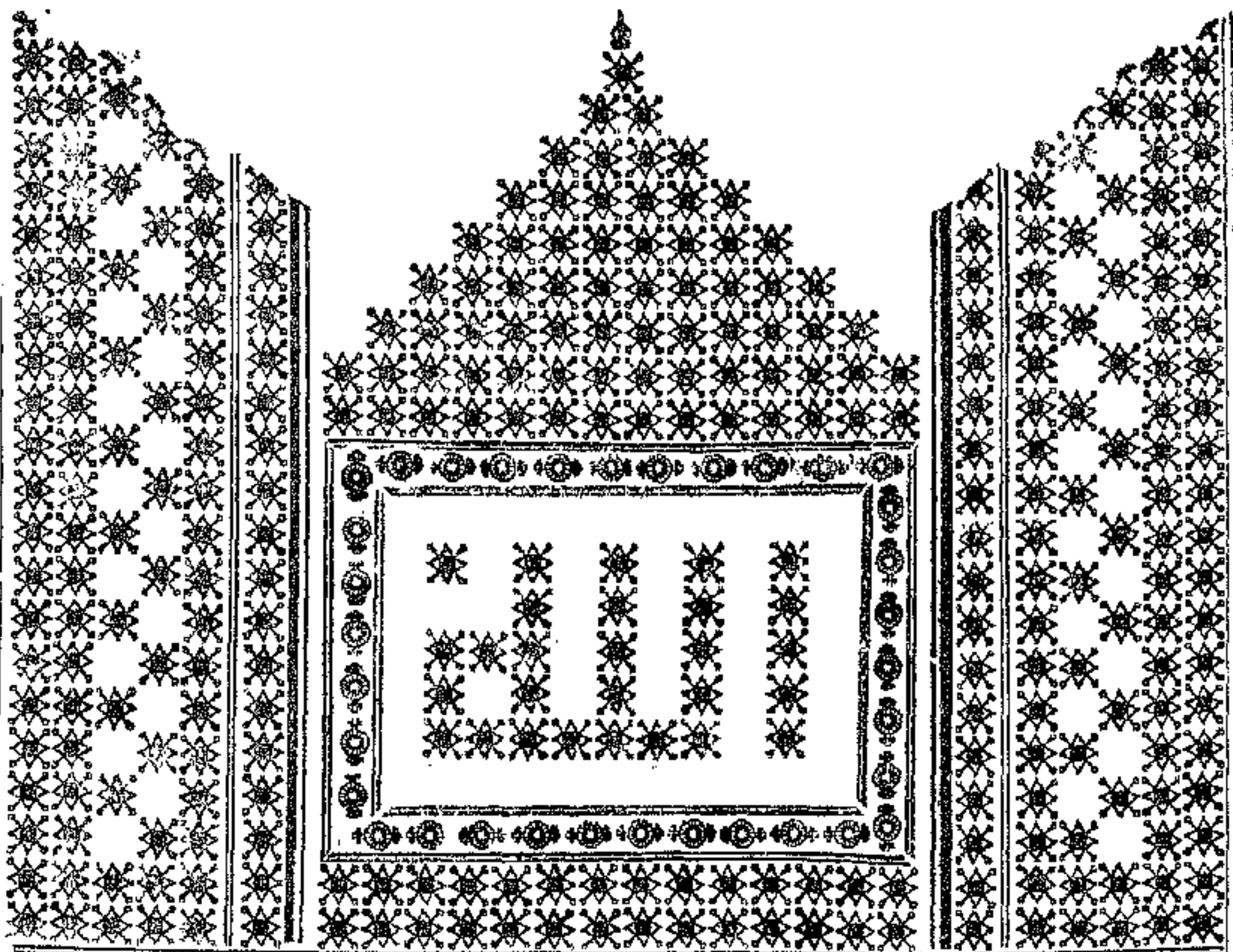
« طبع بالمطبعة الخيرية لمالكها ومديرتها »
« السيد عمر حسين الحشاب »
« بمصر القاهرة »

« الطبعة الاولى »

بالمطبعة الخيرية مسنة

١٣٢٠ هجرية





بسم الله الرحمن الرحيم

حامدا لمن شيد اصول الدين وأيد فروعه بالكتاب المبين ومصليا على مقوم سنن البقين والمجمعين على استحسان استصحابه أجمعين ((وبعد)) فهذه مجلدة مشتملة على غرر مسائل الأصول ودرر بحار المعقول والمنقول خالية عن العبارات المدخولة حاوية بالإشارات المقبولة تقويم ميزان برهان الأصول نافع في الوصول إلى مستقصى حقائق المحصول نظمها بتبذير مع الاحكام مغن عن التفتيح والاختصار وفخواها بغاية تبينه المرام منارات توضيح منهاج كشف الاسرار رتبها معولا في تقرير الكلام وتحقيقه على عناية الملك العلام وتوفيقه وسهيته ((مرقاة الوصول إلى علم الأصول)) أسأل الله تعالى كفاية من كنز الهداية ووقاية عن الزلل في البداية انه قريب مجيب عليه توكلت واليه أنيب ((مقدمة)) أصول الفقه علم يعرف به أحوال الأدلة والاحكام الشرعية من حيث ان لها دخلا في اثبات الثانية بالاولى والفقه معرفة النفس ماله وما عليه اعماله فخرج بعمل الكلام والتصوف ومن لم يردده أراد الشمول لهما وقيل العلم بالاحكام الشرعية العملية عن أدلتها التفصيلية الاصل ما يدين عليه غيره قيل ونقل إلى الدليل والمختار عدمه وموضوعه الأدلة والاحكام لا ما اختاره صاحب الاحكام وفائدته معرفة الاحكام فانحصر المقصود في مقصدين وخاتمة

((المقصود الاول في الأدلة)) وهو على أربعة أركان ((الركن الاول في الكتاب)) وهو النظم المنزل على رسولنا صلى الله تعالى عليه وسلم المنقول عنه تواترا وله مباحث خاصة ومشتراك أما الخاصة فهي أن المنقول بتواتر ليس بقرآن فهو شرط فيل مطلقا وقيل في الجوهر لا الهيشة فالشاذ لا يعطى له حكم القرآن وان جاز العمل بشهوره وقوة الشبهة في البسملة في أوائل السور تمنع الاكفار من الطرفين وأما المشتركة فهي أنه اسم للنظم الدال على المعنى وله أربعة أقسام بحسب أحوال ترجع إلى معرفة الاحكام الاول باعتبار وضوعه له وهو الخالص العام المشترك الجمع المنكر الثاني باعتبار دلالة عليه وضوحا وخفاء وهو الظاهر النص المفسر المحكم الخفي المشكل الجمل المنشابه الثالث باعتبار استعماله فيه وهو الحقيقة المجاز الصريح الكناية الرابع باعتبار الوقوف به عليه وهو الدال

بعبارة الدال بإشارته الدال بدلالته الدال باقتضائه وبعدها أمور تشمل الكل معرفة ما خذها
ومعانيها وترتيبها وأحكامها ((أما الخاص)) فلفظ وضع لمعنى واحد على الأفراد وهو في الاسم عين كزيد
أو نوع كرجل ومائة أو جنس كإنسان وحكمه أنه من حيث هو ويفيد مدلوله قطعا ولذا جعل الخلع طلاقا
لافسخا وصح طلاق المختلعة ووجب مهر المثل بالعقد في المفوضة وبطل تأويل القصة بالاطهار في آية
التربص ومخاطبة الزوج الثاني بإشارة حديث العسيلة واللعن وهذه مادون الثلاث بدلالة الثاني كما أن
اشتراط دخوله بعبارة الأول لا يجزئ تنكح قبل وبطلان عصمة المسروق باطلاق جزء لا فاقطعوا ومنه
الأمر وهو أن طاب به الفعل جزما بوضعه له استعمالا ويختص مراده وهو الوجوب للنص بصيغة خاصة به
للنص والاجماع والمعقول ولأن الأصل وفاء العبارة بالمقصود فلا يكون المندوب مأمورا به ولا موجهاندا
ولا إباحة ولا توقضا ولو بعد الخطر ولا الفعل موجبا ثم اختلفوا في كونها حقيقة إذا أريد بها التسبب أو
الإباحة وأما إذا أريد الوجوب فنسخ حتى بقي الجواز عند الشافعي فلا يجزئ أيضا ومطلقة لا يقتضي التكرار
ولا يحتمل مطلقا بل يقع على أقل الجنس ويحتمل كله لنفسه مصدر لا يحتمل محض العدد وكذا كل
اسم فاعل دل عليه وهو ما مطلق عن الوقت كالأمر بالزكاة ونحوه والصحيح أنه لا يوجب الفور بخلاف
بينهما والخلاف في الحج ابتدائي أما هذا الوفاق أو عدم الإطلاق وأما مقيد به وهو ما ظرف للمؤدى
وشرط للداء وسبب لنفس الوجوب كوقت الصلاة ولما فاة الظرفية للسببية قلنا السبب جزء
هو الأول ولا تنفاهما في القضاء قلنا هو الكل ثم إن وليه الشروع تقررت فيه والانتقال بالترتيب إلى جزء
يسمى ما بعده الصورية خلافا لفرق يعتبر حديث الأهمية فيه وزوالها أيضا خلافا له في الأول وللشافعي في
الثاني ويتوقف تقريرها في الجزء على اتصاله في الكل على انتفائه ويعتبر في كمال الواجب ونقصانه
ما تقر فيه السببية ويتبعهما التأدية فلا يقضى العصر في الناقص ويفسد الفجر بالطلوع لا عصر يرى به
في وقت الاحرار بالغروب الشافعي لم يفسد الأول بالقياس على الثاني وحديث أبي هريرة قلنا الأول مع
الفارق والثاني قبل النسي ونقض بالمدود إلى ما بعد الغروب ورد بأن الفساد المبني على مثله اللازم للضرورة
عفو بخلاف الفساد الطارئ على الكمال كافي الفجر وهذا الرد لا يدفع النقص وقيل بل كل سبب لكل
وأوجب بأنه لا يدفع الإشكال وأورد أن الأهل في الأخير لا يقضيه ناقصا ورد بأنه بعد تسليمه لذات الوقت
والشرطية كالسببية لا في الانتقال إلى الكل وأما وجوب الأداء فسببه الخطاب المتوجه عند ما يسع
القرض أو الشروع وحكمه اشتراط التعيين في النية وإن ضاق الوقت وحكمه أيضا عدم التعيين بالإداء
وأما معياره وشرط لا دأته وسبب لوجوبه كأيام رمضان عند الأكثر والشهر عند البعض ظاهر الآية
والحديث ولذا جاز النية في الليلة الأولى ولذا أيضا قضى من جن فيها إلى العبد وإن لم يجز إلا كآخر وقت
الصلاة والأول ههنا متعين بخلاف الأول من الظرف وحكمه في صحة الغير وعدم اشتراطه فيؤدى بمطلق
الاسم ومع الخطأ في الوصف إلا في مسافر يتووى واجبا آخر وفي النقل روايتان بخلاف المريض في الصحيح
قال زفر تعينه يغني عن النية قلنا فيكون جبرا والشافعي رفع الجبر وأوجب التعيين قلنا الإطلاق في المتعين
تعيين ولا يضر الخطأ في الوصف إذ الخطأ بطلانه إطلاق ثم أوجه من الأول إشروع الفساد لا تنفاه الاستناد
قلنا هم موجود في الزمان المتقدم تقدير أو التقدير غير الاستناد وهو كاف في الطاعة القاصرة وأما ظرف
له وشرط لا دأته بمعنى فوته بفوته وسبب لوجوب أدائه كعين نذريه الصلاة أو الصدقة وأما نفسه فبأنذار
وحكمه جواز التقديم عليه وأما معياره وشرط للداء وسبب له كعين نذريه الصوم أو الاعتكاف
ويحقق به سنة نذريه بالحج وحكمه في النقل لا واجب آخر فيؤدى بالمطلق والخطأ ونية قبل الزوال وأما
معيار فقط كوقت صوم الكفارة والنذر المطلق والقضاء وحكمه وجوب نية النية وتعيينها وعدم الفوات
وأن لا يتضيق هو الصحيح وأما مشكل يشبه المعيار والظرف كوقت الحج وحكمه الصحة في العمر والام
بالتقويت أبو يوسف رجع المعيارية فاشتم بالتأخير وإن قال بالإداء بعده ومحمد الظرفية بفوزه إن لم يهت

وقيل ان لم يمت بعد الظن به ولذا صح تطوع من عليه الفرض والشافعي بل يقع عن فرضه لانه يحجر فيلغو الوصف ويبقى الاطلاق وبه يؤدي بالاتفاق بل بدونها كغمى عليه يحرم عنه الرفاق قلنا الوصف عندك كالاصل فاذا لينة في الوصف لا صحة ودعوى الاستحسان غير مسموعة والجواب بان الجبر ينافي العبادة ضعيف وفي الاطلاق دلالة التعيين والاحرام غير مقصود فصح بفعل الغير والمأمور به نوعان اداء وهو تسليم عين الواجب بالامر وقضاء وهو تسليم مثله من عنده ويستعمل كل منهما في الاخر مجازا ويجب القضاء ان عقل الممثل بموجب الاداء خلافا للغض قالوا الامثل للعبادة الا بالنص قلنا الماعقل ما في الصوم والصلاة من الدال على بقاء الوجوب قياسا بها النظائر وجوب قضاء الاعتكاف بصوم مقصود اذا نذر في رمضان فصامه بدونه اعود شرطه الى الكمال لا لوجوبه بانخر الاداء اما محض كامل كالصلاة بالجماعة ورد عين المغصوب أو قاصر كالصلاة منفردا ورده مشغولا بجناية واماشيه بالقضاء كفعل اللادحق بعد الامام حتى لا يتغير فرضه بنية الاقامة وتسلم عبدا مشري بعد الامهار حتى تجبر على القبول ويعتقه هو لا هي والقضاء اما محض معقول كامل كالصوم بالصوم وضمان المغصوب بالممثل أو قاصر كضمانه بالقيمة وهذا خلاف عن الاول أو غير معقول كالقضية للصوم والمال للقصاص والامر بها في الصلاة للاحتياط كاجاب التصديق بالعين أو بالقيمة بعد أيام التضحية ولا سبيل اليه الا النص أو دلالة فلا يضمن المنافع بالمال المتقوم فلا يضمن قاتل القاتل لولي القاتل واماشيه بالاداء كقضاء تكبيرات العيد في الركوع واداء قيمة عبد منهم تزوج عليه ولا بدله من الحسن بمعنى كونه متعلق المدح والثواب قال الاشاعرة هو موجب الامر والحاكم به هو الشرع وانما العقل آلة لفهم الخطاب ومما من وافقهم والمعتزلة مدلوله والحاكم العقل والشرع مبين في البعض ومما من وافقهم في ايجاب المعرفة وقيل مدلوله في المفهوم موجب في غيره والمختار انه مدلوله مطلقا للحكمة الا امر والحاكم هو الشرع والعقل يعرفه في بعض قبل السمع لا كسب أو به وفي آخر بعده فالمأمور به اما حسن لحسن في نفسه حقيقة فاما ان لا يقبل سقوط التكليف كالصديق أو يقبله كالاقرار والصلاة لکنها دونه وتسقط باعداؤه وهو يعتذر أو حكما كالصوم والزكاة والطح وحكمه هدم سقوطه الا بالاداء أو عروض ما يسقطه بعينه واما حسن لحسن في غيره فاما ان يتأدى ذلك بنفس المأمور به كالجهد وصلاة الجنازة وهذا شبه بالاول أو لا بها كالوضوء والسجدة وحكمه وجوبه بوجوب الغير وسقوطه به والامر المطلق يقتضي الاول من الاول لاقتضاء الكمال الكمال ثم التكليف بما لا يقدر عليه المأمور به فلا بدله من قدرة بها يتمكن من اداء ما لزمه بالاجرة فالباب هو شرط لوجوب الاداء لا الاداء لوجوده قبلها ولا لنفس الوجوب لانه جبري وهي نوحان ادنى ما ذكر يسمى الممكنة وهو شرط مطلقا ولذا لم يلزم زفر الاداء في الاخير قلنا اذا شرع في الوقت يكون اداء أو لزومه خلفه والجواب بان القدرة بمعنى سلامة الاسباب وهي موجودة وبأن القضاء مبني على نفس الوجوب ضعيف والثاني أقصاه ويسمى هذا الميسرة ويقاؤه شرط لبقاء الواجب لانه لا ينقلب اليسر عسر اذ الاول اذا تمكن من الاداء يستغنى عن البقاء ولذا قيل لم يشترط للقضاء فلا تبقى الزكاة والعشر والخراج به لانه المال النامي بخلاف الطح وصدقة الفطر الامر بالامر الغير ليس امره الا بدليل واثباته على وجهه بوجوب الاجزاء وانتفاء الكراهة ويترول جوازه بنسخ وجوبه وارادة وجوده ليست شرط الصحة الامر ويؤمر الكفار بالايان والمعاملات والعقوبات واعتقاد وجوب العبادات لا ما يحتمل السقوط منها هو الصحيح (ومنه النهي) وهو لفظ طلب به المكف جز ما يوضع له استعلاء وهو بوجوب دوام الترتل الا بدليل ويقضي النهي بمعنى كونه متعلق الذم والعقاب فهو اما عينه وضعها كالكفر أو شرعا كبيع الحر وحكمه البطلان واما غيره وصفا كصوم الايام المنهية أو مجاورا كالبيع وقت النداء والنهي المطلق عن الافعال الحسية يقتضي الاول كالظلم والنهي بانقر ينة الثاني ففي الوصف كالاول كالزنا المجاور كوطء الحائض وعن الشرعية اول الثاني فيه ص بأصله وان فسد بوصفه قال الشافعي الاول فيمطل لاقتضاء الكمال الكمال كما

في الامر والمتضاد بين المشروعية والمعصية قلنا كمال مقتضى ههنا يبطل المقتضى بخلافه ثمة وجهة
المشروعية والمعصية مختلفة فلا تضاد بينهما وبانقرض ما تفيد فقيم العينة البطلان كبيع المضامين
والملاقيع واغبره الكراهة في الهجو وكالصلاة في الارض المفصولة والفساد في الوصف لا البطلان خلافا
فقلنا يفسد الربا والبيع بالخمر وبالشرط وصوم الايام المنهية فلا يلزم بالشرع ولا يصلح للقضاء وصحة النذر
به لا انفصال المعصية عنه والصلاة في المنهية دون مقتضى بالشرع ولا تصلح له وفوق ما في المفصولة فتضمن
به وتصلح له ((تذنب)) الامر بالشئ يستلزم تحريم ضده ان فوت المقصود به والا فالكراهة والنهي عنه
وجوب ضده ان فوت عدمه المقصود به والا فيحتمل السنة المؤكدة لا يستلزمها (ومنه المطلق) وهو
الشائع في جنسه بالاشمول ولا تعين (والمقيس) وهو الخارج عن الشروع بوجه ما وحكمهما ان يجريا
على حالهما ولا يحمل الاول على الثاني عند اختلاف الحكم الا في صورة الاستلزام ولا يحمل عند اتحاد
الا اذا اتحدت الحادثة وكان في الحكم الشافعي يحمل المطلق في اتحاد مطلقا لان الناطق اولى من
الساكت قلنا ذلك عند التعارض (واما العام) فلفظ يستغرق مسميات غير محصورة وحكمه ايجاب
الحكم فيما يتناول له قطعا لا يحتاج اهل اللسان فلا يخص بالظني الشافعي التخصيص محتمل وهو ينافي القطع
فيخص به ابتداء قلنا احتمال العام غير ناشئ عن الدليل فاذا اختلفا تعارضان علم المتأخر فيخص به ان
قارنه وينسخه في قدر ما يتناولاه ان تراخي وينسخ به ان تقدم وان جهل حل على المقارنة الشافعي يخص
العام به مطلقا واذا خص بكلام مستعمل موصول يكون دليلا ظاهريا فيخص بالظني شبه الاستثناء والنسخ
في المجهول وصحبة التعليل في المعالوم وقبل يبق قطعا اعتبارا بالناسخ وقيل لا يبق حجة كاستثناء المجهول
وقيل بان قطعية ان علم المخصوص والافعدم الطحية وهو في الباقي بعد الاخراج حقيقة مطلقا (الفاظ العموم)
الجميع المعروف حيث لا عهد وما في معناه ويخصص الى الثلاثة لانها أدناه وقولهم محالة باللام مجاز عن
الجنس ليس على الاطلاق بل في صور ليس فيها العهد والاستغراق والمفرد المعروف حيث لا عهد وما في معناه
ويخصص الى الواحد لانه أدناه والنكرة المنفية حقيقة أو حكما والاعادة بالمعرفة تقتضي الاتحاد بالنكرة
التغاير الالمانع (ومن) لذوات من يعقل وطامة قطعا ان كانت شرطية أو استفهامية لا موصولة أو موصوفة
ولذا سويابين من شاء من عبيدي عتقه فهو حر ومن شئت من عبيدي عتقه فاعتقه في العموم وراحه
ما أمكن لان من للتبعض ففي اضافة المشيئة الى العام يرجع العموم وحلت على البيان وفي الخاص يعتبر
الخصوص معه ويخص اذا حقه أولا وما يكن لكنه لصفات من يعقل وذوات غيرهم ويتناول المذكر
والمؤنث وان عاد اليهما ضميره ويستعار أحدهما للآخر والذي يعمهما مؤنثا ومن حيث انعم الامكنة
ومتى للدورات وكل شمول الافراد والاجزاء وهي تلي الامما وتعمها صرحا والافعال ضمنا وكما بالعكس
وتصرف الى الواحد فيما لا يعلم منتهاه مما يجري فيه النزاع ويخص اذا حقه أولا* وجميع الشمول على
الاجتماع وهو في جميع من دخل أو لا مستعار للسابق اللفظ الوارد بعد سؤال أو حادثة ان لم يكن مستقلا
أو كان جوابا قطعا أو ظاهرا بقواب وان كان الظاهر لا يتبداه فابتداء وان قال عينت الجواب صدق ديانه
حكاية الفعل المثبت لا تم لانه نكرة في الاثبات بل في معنى المشترك فان ترجع البعض فذاته والا فبعض
بفعله والباقي بالقياس عليه بخلاف الحكاية بلفظ ظاهره العموم لان العدل العارف لا ينقله فاما لا بعد علمه
بعمومه الجميع المذكر وبعلامه المذكور ويخصص بهم الا عند الاختلاط وبعلامه الاناث يختص بهم ففي
آمنوني على بني وله القريقات يتناولها الامان لا في شائي (واما المشترك) فموضع وضعوا كثيرا المعنيين
فصاعدا بلانقل وحكمه التوقف ايتري جميع المراد ولا عموم له (واما الجميع المنكر) فموضع وضعوا واحدا الكثير
غير محصور بالشمول وحكمه انه يتناول الثلاثة واكثر لا ادنى حتى لو حلف لا يتزوج نساء لا يحنث بواحدة
وثنتين (واما الظاهر) فمعرفة مراده بهما صيغته وحكمه وجوب العمل بما عرف يقينا مع احتمال
التأويل والتخصيص أو النسخ (واما النص) فمأزاد اظهره وراعى الظاهر بمعنى من المتكلم خاصا كان أو

عاما تفسير شخص بالسبب كقوله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا وحكمه وجوب العمل بما وصح يقينا مع
الاحتمال السابق وقد يطلق على مطلق اللفظ ولفظ القرآن والحديث (وأما المفسر) فما زاداد وضوحا على
النص ببيان التفسير أو التفسير بحيث لا يحتمل إلا النسخ نحو خلق هالوعا ونحوه سبحانه الملائكة كلهم
أجمعون ونحو طلق نفسك واحدة وحكمه وجوب العمل به والاعتقاد مع احتمال (وأما المحكم) فما زاداد قوة
على المفسر بخلافه عن احتمال النسخ وحكمه وجوب العمل به والاعتقاد بالاحتمال وهو ما لا يمتنع أن
انقطع احتمالهما بما يدل على الدوام أو بحسب محل الكلام وأما غيره أن انقطع بعض زمان الوحي وقطعية كل
متفاوت فيسقط الأدنى بالأعلى عند التعارض إذا تساوى رتبة وأما الخفي فما خفي مراده بعروض غير الصيغة
كالسارق في الطرار والنباش وحكمه اعتقاد حقيقة المراد ثم النظر في أن اختفاءه لمزية فيشمله أو نقصان فلا
يشمله (وأما المشكل) فما خفي مراده بحيث لا يدرك إلا بالتأمل أما الغموض في المعنى نحو وإن كنتم جنبا
فاظهروا أو الاستعارة بديعة نحو قرار بر من فضة وحكمه اعتقاد حقيقة المراد ثم الطلب ثم التأمل ليظهر
المراد (وأما الجمل) فما خفي مراده بحيث لا يدرك إلا ببيان برجي وهو ما أن لا يفهم معناه لغة أو لم يرد أو
متعدد ولا ترجيح وحكمه اعتقاد حقيقة المراد والتوقف إلى بيان الجمل ثم الطلب ثم التأمل أن احتاج وهو
تفسيران شقي وتأويل أن أفاد الظن والافلاجال ينقلب إلى الاشكال (وأما المتشابه) فما انقطع رجاء معرفة
مراده وهو متشابه اللفظ أن لم يفهم منه شيء كقطعات أوائل السور والمفهوم أن استحالة إرادته كالاستواء
والبدو وحكمه اعتقاد حقيقة المراد والامتناع عن التأويل بناء على لزوم الوقف على إلا الله وإن جوزه
المتأخر ون وفائدة التنزيل على الأول ابتلاء الراسخين (وأما الحقيقة) فما استعمل فيما وضع له ويدخل فيه
المرتبج والمثقل وحكمها ثبوتها مطلقا وامتناع نفيها عنه ورجاها على الجواز وإن رجح على المشتركة
(وأما الجواز) فما استعمل في غير ما وضع له علاقة بينهما ويعتبر السماع في نوعها لا في شخصها وهي اما المشابهة
حقيقة أو اعتبارا وأما غير المشابهة فهي الكون والأول والاستعداد والحلول والجزئية والسببية
والشرطية لغويا كان الجواز شرعيا كالهبة والبيع في التساخي ثم أن كانت الأصلية والفرعية من الطرفين
جاز الجواز منهما كالسبب والسبب المقصود به والنكاح المستلزم له والمحل والحال المقصود به والأفلا
يجوز الأمن الأصل كافي السبب المحض فيقع الطلاق بلفظ العتق بالعكس الشافعي العكس أيضا بطريق
الاستعارة إذ كل منهما اسقاط بني على السراية والزم قلنا إزالة الملك أقوى من إزالة القيد فلا وجه
للاستعارة وتنعقد اجارة الحر بلفظ البيع بالعكس وعدم انعقادها في إضافته إلى المنفعة لأنها لا تصلح
محلها وحكمه ثبوت ما أريد به خاصا كان أو عاما دخل فيه الحقيقي أولا وجواز نفيها عن المسموع ويختلفها
في التساخي لأنها من أوصاف اللفظ فكيف يمتنعها لفظا وقال في الحكم لأنه هو المقصود بشرط محتمل حكما قلنا
التصرف اللفظي لا يتوقف على الحكم كالأستثناء فقول المولى للأكبر سنا منه هذا بنى بحمل إقرار أو يعتق
عنده لا عندهما بخلاف ما بنى لأنه لا يستلزم المنادى وقوعه بياسر ويامولاى لكونه صريحا فيه ولذا
امتنع إذا أمكنت فإذا عذرت أو هجرت عادة أو شرع صير اليه لا إذا تعارف الجواز واستعملت في الإقرار
وقد يتعدان معا إذا كان الحكم ممتنعا كقوله لا مراهمة بنتي حتى لا تطلق مطلقا ولا يجتمعان مرادين
بلفظ فلا يراد المس باليد وغيره في قوله تعالى أولا مستم النساء وقوله عليه السلام من شرب الخمر فاجلدوه
وإذا قال لأضع قدمي في دار فلان اغما وقع على الدخول حافيا ومتعللا وراكبا وعلى الملك والاجارة والعارية
بعموم الجواز وهو الدخول ونسبة السكنى وإذا قال عبدى كذا يوم يقدم فلان اغما يعتق بالقدم لا أو غيرا
لأن اليوم في مثله بمعنى الوقت وإذا قال لله على كذا ونوى العين انما الزم التمسك والعين لأنه نذر بصيغة عين
موجبه ثم شرط محتمل فرينه تمنعها حسا أو عقلا أو عادة أو شرطا وهي اما خارجة عن المتساخي والكلام
كدلالة الحال في عمن الفور وأمر في المتساخي كقوله تعالى واستغفرا وفي الكلام فاما زيادة معناه في بعض
الأفراد أو نقصانه في بعضه واستعمل الكلام كقوله عليه السلام الأعمال بالنيات ورفع عن أمي الخطأ

والنسيان قبل ومثل قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم والصحيح أنه حقيقة ثم الداعي إليه إما اختصاص لفظه بالعذوبة أو الوزن أو المحسنات البدئية وإمامنا بالتعظيم أو التحقير أو الاستغيب أو التفتير أو زيادة البيان أو تلطف الكلام أو مطابقة تمام المراد (تذنيب) من حروف المعاني العاطفة الواو يطلق الجمع بلا دلالة على مقارنة ولا ترتيب للنقل والاستقراء فوق وقوع الثلاث عندهما إذا قيل غير الموطوءة أن دخلت الدار فانت طالق وطالق لان زمانه زمان وجود الشرط وإنما التفريق في أزمنة التعليق لا التطبيق كما إذا كرر الشرطية أو قدم الأجزاء ووقوع الواحدة عنده لان الوقوع على التعاقب كالتعليق بخلاف التكرار والتقديم وهي تفيد الجمع في التعليق أو في الحصول وأما الزيادة فن القرائن وتستعار للعمال كأد إلى الفاء أنت حر فلا يعتق قبل الأداء والفاء للتعقيب ففي ان دخلت هذه الدار فهذه لا يثبت بترك دخول احدهما ولا بتقديم الثانية وتأخيرها بهسلة وتدخل حكم العلة فقوله فهو حر في جواب نعمت منك هذا العبد بكذا قبول واعتناق وقد تدخل العمل إذا دامت في أدالي الفاء أنت حر يعتق حالا ويستعار للواو في درهم فيدوهم وشم للتراخي في التسكلم وعندهما في الحكم فإذا قال غير الموطوءة أنت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار نزل الأول ولغى الباقي ولو قدم الشرط تعلق الأول ونزل الثاني ولغى الثالث وفي الموطوءة ان آخر نزل الأول والثاني وتعلق الثالث وان قدم تعلق الأول ونزل الباقي وقال لا يعلقن جميعا ويزان بالترتيب ويستعار للواو كقوله عليه السلام فليكن كفر عن يمينه ثم يأتى ويل للاضرار عما قبله وإثبات ما بعده على التدارك فسي أنت طالق واحدة بل اثنتين تطلق الموطوءة ثلاثا بخلاف له على درهم بل درهمان ولكن للاستدراك بعد الثاني ان دخلت المقرود ويجب اختلاف طرفيهما ان دخلت الجملة بشرط اتساق الكلام كأن على ألف قرض فقال لا لكن غصب فلولاه يكون ما بعده مستأنفا كقول المولى لامة تزوجت بغير اذنه لا أجزا النكاح لكن أجزه عما تين وأولا حدهما فوقه فيوجب الشك في الاخبار والتحير في الإنشاء ففي هذا جر أو هذا لجمعه جهتيهما لا يعتق العبد في الإشارة إليه وإلى المحرو وبوجوب ولاية تعيين يجمع الجهتين بشرط صلاحية المحل وصح الخبر عليه ولذا ابطال هذا حر أو هذا العبد ودابته وان جعله مجازا عن المعين وفي هذا حر أو هذا وهذا يعتق الثالث ويخير في الأولين كاحدهما حر وهذا وتفيد العموم في النبي لفظا ومعنى الاقرينة كعكس الواو وقد تكون للإباحة نحو جالس الفقهاء أو المحدثين ومعنى حتى أو إلى أو إلا أن كقوله تعالى ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم ويغفر لهم أو تظن أني قد طمأننت حتى ويعنى بل كقوله تعالى أو أشد قبوة وعليه قوله تعالى أن يقتلوا أو يصلبوا (ومنهم من عرف الجرح) فالبراءة للاصاق فلا يخرج إلا بآذني يوجب لكل خروج إذا نال إلا ان آذن لك والاستعانة فتدخل الوسائل كالإيمان فبعت هذا العبد بكذا يبيع وكرامته اسلم فبراعى شرائطه ولو أزمه وإذا دخلت المحل لم يجب استيعابه كالأمانة فلا يجب في مسح الرأس وأما وجوبه في التيمم ان صح فيها الحديث المشهور ولانه خاف عن المستوعب ولان كل تصنيف يقتضي بقاء الباقي على ما كان وعلى الاستعلاء ويستعمل للوجوب فعلى أنف دين إذا وصل به ودية ثم في الشرط نحو يابعتك على أن لا يشركن بالله شيئا ثم في العوض كافي للمعاوضات المحضة وأما في الطلاق فكذا عندهما وللشرط عنده فني طالقني ثلاثا على ألف فطلقها واحدة يجب ثلاث آلاف عندهما ولا شيء عنده ومن لا يتساءل الغاية وتستعمل للتبعيض والبيان ومعنى الباء وصلة وحتى للغاية نحو حتى رأسها وحتى مطلع الفجر وقد تكون عاطفة بلا سقوط الغاية فيجب كون المعطوف جزأ من المعطوف عليه أفضل أو أخس وانقضاء الحكم شيئا فشيئا إلى المعطوف لكن بالاعتبار والتسدية معها فيدخل على مبتدأ مذكور الخبر أو مقسوده وإذا دخلت الأفعال فالغاية ان احتمال الصدور والامتداد والآخر الانتهاء إليه والا فبمعنى كي ان صلح الصدور للسببية والألف للعطف المحض وإذا وقعت في المعين فشرط السبر في الغاية وجودها وفي السببية وجودها يصلح سببا وفي العطف وجود الفعلين وإلى الانتهاء الغاية فيحمل عليه ان احتمله الصدور كاجتلت إلى شهر والا تعلق بمعدوف ان أمكن كبعث إلى شهر والاي يحمل على تأخيرها ان احتمله

كانت طالق الى شهر ثم ان تنا واهما تدخل في المعيا قامت بنفسها كراس السمكة أولا كالمرافق فتفقد
اسقاط ما وراءها ان كان الشيء لان الحرج لا يثبت بالمشك والافلا قامت بنفسها كحائط البستان أولا
كالليل فتفقد مدد الحكم لان الدخول لا يثبت بالمشك وفي الظرفية وسويابين اثباتها وحذفها في ظرف
الزمان وقرق بجهة نية الاخرى في الاثبات وتفقد في المكان التمييز لا بتقدير فعل كالدخول فيصير شرطا
وقيل كالشرط وهو الاصح اذ لا معاقبة ولا تطلق اجنبية قبل لها أنت طالق في نكاحك فتزوجت ولذا لا تطلق
بأنت طالق في مشيئة الله تعالى وتطلق بنى علم الله تعالى وفي القدرة روايتان ومن أسماء الظروف مع المقارنة
فيقع ثنتان في واحدة مع واحدة أو مع واحدة مطلقا وقيل للتقديم فيقع واحدة في واحدة قبل واحدة
غيرها وثنتان قبلها وبعد بالعكس وعند الحضرة فعندى ألف وديعة الا اذا وصل به المفرد بنا ومن كلمات
الشرطان وهو أصل فيه وتدخل أمر على خطر الوجود فالشرط في ان لم أطلقك فأنت طالق يوجد عند الموت
ولو للمضى لغة واستعاروه لان هو المروي عن أبي يوسف وتدخل اللام في جوابه لا الفاء ولولا في المنع
كالاستثناء حتى لا تطلق في أنت طالق لولا دخولك الدار واذا عند الكوفيين للظرف وللشرط وهو مختاره
وعند البصريين للظرف وقد تستعمل لجرده وللشرط بالاستقوطة وهو قولهما في اذ لم أطلقك فأنت طالق
لا يقع عندهما لم يمت أحدهما ويقع عندهما كما فرع ونحوه اذا ما الا في تحضه للمجازات ومتى للوقت اللازم
المبهم فتطلق بأدنى سكوت في أنت طالق متى لم أطلقك ولا يسقط حين المجازاة ولا يدخل الاعلى خطرو ويجزم
ومتى شئت لم يقتصر على المجلس ومثله متى ما (خاتمة) كيف للسؤال عن الحال فان استقام والافلا فيعتق
في أنت حركيف شئت وتطلق غير الموطوءة في أنت طالق ككيف شئت والموطوءة ان لم ينو وان نوى فان
اتفقتا والا فجمعية وقالا فيما لا ينادى الاشارة اليه يرجع الى الاصل فلا يقع شيء مما يشأ كل في المجلس وله
أن الاستيصال بعد الاصل فيقع قبل المشيئة وكم اسم للعدد المبهم في أنت طالق ككم شئت لم تطلق قبل
المشيئة وتفيد بالمجلس ولها ان تطلق واحدة فصاعدا ان طابق فعلها ارادته وغير يستعمل صفة للذكورة
واستثناء في له على درهم غير دائق بالرفع درهم بالنصب ثلاثة الارباع (وأما المصريح) فظاهر المراد به
ظهورا بينا حقيقة أو مجازا وحكمه ثبوت موجه بلانية قضاء (وأما الكناية) فاستتر المراد به حقيقة
أو مجازا ونسبة الكناية الى الطلاق مجازية وان كانت الالفاظ كنايةات حقيقة فتفقد البيهوتة الا اعتدى
واستبرق رجلا وأنت واحدة وحكمها وجوب العمل بها بالنية أو دلالة الحال وعدم اثباتها ما يشدري
بالشبهات (وأما الدال بعبارته) فبادل باحدى الدلالات الثلاث على ما سبق له نحو الفقراء المهاجرين في
ايحاب السهم وكل امرأة لي فكذا جواب ارضاء لقولها نسكت على امرأة فطلقها ونحو أحل الله البيع وحرم
الربا في التفرقة (وأما الدال بشارته) فبادل بها على ما ليس له السياق بشرط كون اللازم ذاتيا أو محتاجا
اليه الصحة الاطلاق كآية الربا في الحلل والحل والحرمة ونحو كل امرأة لي فكذا في مريدة الطلاق وقوله تعالى وعلى
المولود له في ان النسب الى الآباء والفقراء المهاجرين في زوال ملكهم وحكم الاول انه من حيث هو هو يفيد
القطع وكذا الثاني مطلقا في الاصح ويتبرج على الثاني اذا تعارضوا وله عموم كالاول في الاصح حتى يحتمل
التخصيص (وأما الدال بدلالته) فبادل على اللازم بمناط حكمه المفهوم لا بالرأي ولذا ثبت بها الحدود
والكفارات لا بالقياس والقول بانها قياس جلي فاسد لان المنصوص فيها قد يكون جزا بخلاف القياس
ولشبهتها قبله ولا نفهام مناطها لغة ولان الفرع فيه أدنى وفيها مساو وأعلى وكل جلي وخفي كغير الاعرابي
به وواقعها بوقاعه وكالضرب والشم بالتأفيف ونحو الاكل والشرب بالوقاع وحكمه انه من حيث هو هو
يفيد القطع هو الصحيح لكنهادون الاشارة ويمتنع تخصيصها قبل لعدم عمومها وقيل اذا ثبت علة لا يحتمل
أن لا يكون علة (وأما الدال باقتضائه) فبادل على اللازم المحتاج اليه شرطا كاعتق عبدا عني بألف
يقتضي البيع ضرورة فلا يثبت معه شرط تحتل السقوط وهو ثابت بخلاف الزفر بالعموم خلاف الشافعي
رحمه الله تعالى لانه مفر وري والعموم اللفظ فتبطل نية الثلاث في اعتدى للموطوءة وفي أنت طالق وفي

طلقتك بخلاف طلق نفسك والباين كالاتاق الا ان البينونة تنوع الى خفيفة وغليظة فصحت نية الثلاث بخلاف الطلاق وتبطل نية تخصيص فاعل ومفعول وسبب وحال وصفة في اليمين كمكان وزمان والمصدر المنفي وان ثبت لغة لا يعم الا اذا تنوع كالمساكنة والخروج هو الصحيح الا اذا ظهر كالمذكورات والمثبت بكل في كل لوجود المخلوف عليه لا للعموم وعلامته ان يصح به المذكور شرطا وشرطه ان لا ينافي عند ظهوره وان يصلح تابع للمذكور وهو كالدلالة الا عند المعارضة

(فصل) وقد استدلل بوجوه فاسدة (منها مفهوم المخالفة) فانه لو ثبت فيمن قبل والا حاد متعارضة ولا متواتر وشبهه فلا مفهوم قبل لان الاثبات لم يوضع للنفي وبالعكس فلا يدل عليه فيه بحث وهو انواع مفهوم اللقب لفهم الانصار عدم الاغتسال بالا كسال من قوله عليه السلام الماء من الماء قلنا ذلك من أداة العموم وهو صحيح لكن الماء قد ثبت عيانا وقد ثبت دلالة (والصفة) لان قولنا الفقهاء الحنفية فضلاء ينفر الشافعية قلنا ما لتركهم على الاحتمال اولفهم البعض اولانفهامه في الجملة (والشرط) لان عدمه يوجب عدم المشروط قلنا هذا الشرط لغوي (والغاية) لانها آخر فلو دخل ما بعدها لا تكون آخر قلنا الكلام في الاخر لا فيما بعده وهذا قد يعدم من الاشارة والاستثناء له لالة لا فاضل الا يزيد على اثبات كونه فاضلا قلنا هو من خصوصية المقام وانما نقوله عليه السلام انما الولاء او انما الاعمال قلنا هو من عموم الولاء والاعمال (والعدد) لان التعميم يبطل نص العدد قلنا التعميم بعلمه لانه والمذهبان مرويان عن مشايخنا (والحصر) اذ لولاه لا خبر عن الاعم بالانحصار فوجب جعله بمعنى السكامل قلنا اللزوم للمبالغة لا الحصر ومنها ما قبل القرآن في النظم يوجب المساواة في الحكم لان العطف يقتضي الشراكة قلنا ليس العطف بل افتقار المعطوف ومنها تخصيص العام بسببه اذ لولاه لمجاز تخصيصه بالاجتهاد ولم يكن لنقله فائدة ولم يطابق السؤال قلنا يجوز دخول البعض قطعا والفائدة لا تنصرف فيه والمطابقة الكشف لا المساواة ومنها تخصيصه بفرض المتكلم لانه يظهر بكلامه غرضه فيجب بناؤه على ما يعلم من غرضه قلنا هذا نزك موجب الصيغة بمجرد التشهي وعمل بالمسكوت عنه ومنها جل المطلق على المقيد مطلقا وان اقتضى القياس لان القيد يجري مجرى الشرط فيوجب النفي في المنصوص وفي نظيره قلنا تعدية للعموم الاصلى وابطال الحكم الشرعي وقياس في مقابلة النص ومن المباحث المشتركة (البيان) وهو اظهار المراد بعدماله تعلق ما به قول لا كان او فعلا لبيان عليه السلام الصلاة والحج بالفعل وقوله صلووا وخذوا دليل ببيانته ولا مامة جبرائيل عليه السلام ولان الفعل ادل قيل يطول فيتم آخر البيان قلنا قد يطول به اكثر مما بالفعل كهيئات الركعتين ولو سلم فلا تأخر للشروع فيه بعد الامكان ولو سلم فلا يثار اقوى البينان على انه لم يتأخر عن الحاجة فاذا ورد بعد مجمل فان اتفقا وعرف السابق فهو البيان واللاحق تأكيدي وان جهل فاحدهما وان اختلفا فالقول تقدم أولا والفعل ندبه او واجب يخصه وهو خمسة بيان تقريره هو توكيد الكلام بما يقطع احتمال المجاز او انحصار وبيان تفسير وهو ايضا حافه وتغيير وهو تغيير موجب الصدر باظهار المراد كالتخصيص والاستثناء والشرط والصفة والغاية وبدل البعض ويجوز تأخير التقرير والتفسير عن وقت الخطاب لا الحاجة دون التغيير وبيان البقرة تقييد فيكون اسما والاهل لم يتناول ابن فوح ولو سلم فقد اخرج بالاستثناء وما لم يتناول عيسى وعزير او الملائكة لانهم خصوصيات اخيا (اما التخصيص) فقصر العام على بعض متناوله بكلام مستقل موصول حقيقة او حكما للجهل بالتاريخ ويجوز التخصيص بالعقل وبالعادة وبانقصان بعض الافراد او زيادته لا القياس والاجماع وبالكتاب له وللسنة وجهان (واما الاستثناء) فنصل ان منع بعض ما لا يتناوله صدر الكلام عن دخوله في حكمه بالا واخواتها وهو تكلم بالباقي بعد التثنية لقوله تعالى وما كان لمؤمن ان يقتل مؤمنا الا خطأ الشافعي من النفي اثبات وبالعكس لكلمة التوحيد وللإجماع عليه قلنا بالعرف الشرعي ومرادهم عدم النفي وبالعكس ولو سلم فعارض بمثله وشرطه ان يكون بما اوجب الصيغة قصدا ولذا لم يجوز أبو يوسف استثناء الاقرار في التوكيل

بالخصوصة وكذا الانكار في الاصح ويستثنى الاكثر خلافا لابي يوسف لا الكل بلفظه أو بالمساوي مفهومهما
الاذا عقب بما يخرج عنه عن المساواة فنحوه على ثلاثة الاثلاث الا اثنين حيث يلزم أربعة واذا عقب
المتعاطفة ينصرف الى الاخيرة ومنقطع ان لم يكن كذلك وأما التعليق فيمنع العلية فزمان العلة زمان الشرط
بخلاف التعليق بالملك الشافعي الحكيم فزمانها زمان التعليق فلم يجز التعليق بالملك ومبنياء ان المعلق عندنا
الابقاع وعنده الوقوع وذكر مشيئة من لا يظهر مشيئته ابطال عند أبي يوسف وتعليق عند محمد وروى
العكس أيضا واذا دخل الشرط على الشرط يقدم المؤخر تأخر الجزاء أو تقدم واذا تخلل الجزاء كان
الاول للاعتقاد والثاني للافتعال واذا عقب المتعاطفة ينصرف اليها واذا تقدمها يتعلقن واذا توسطت
بينهما انضم الوسطى الى الاولى اذا تقدم الاولى عليه (وبين ضرورة) وهو نوع توضيح بمالم يوضع
له منه ما هو في حكم المنطوق كقوله تعالى وورثه أبواه فلا اله الا الله ومنه السكوت لدى الحاجة بان يدل
عليه حال المتكلم كسكوت الشارع عن تغيير ما يباينه والاحتياط عن تقويم منفعة ولد المغرور ووجهه
والبكر البالغة والناكل والشفيع والمولى حين رأى تجارة عبده ومنه ما ثبت خبر وردة اختصار الكلام
فنحوه على مائة ودرهم ومائة ودينار ومائة وقفيزير (وبين تبديل) وهو النسخ وهو ان يدل على
خلاف حكم شرعي لدليل شرعي متراخ وجائز عقلا ونقلا خلافا لابي العيسوية من اليهود وواقع خلافا
لابي مسلم ولم يرد ظاهره فانه لا يصدر عن مسلم فكيف عن أبي مسلم ومخلة حكم شرعي شرعي لم يلحقه
توقيت ولا تأنيديد قيد احكم نصا واختلاف في غيره وشرطه التمكن من الاعتقاد لا الفعل ويجري بين
الكتاب والسنة مطلقا وخالف الشافعي في المختلفين والاجماع لا ينسخ ولا ينسخ وكذا القياس والناسخ يجوز
أن يكون أخف وقد يكون أشد ولا ينسخ المتواتر بالاحاد وينسخ بالمشهور ويجوز نسخ الثابت
بالدلالة مع الاصل واختلف في أحدهما والمختار جواز نسخ الاصل بدونه لا العكس بخلاف القياس يعرف
الناسخ بالتاريخ وتنصيب الرسول عليه السلام صريحا أو دلالة أو العجالة واذا لم يعرف فانه وقتلا
التخيير والمنسوخ منه اما القلاوة والحكم معا أو أحدهما أو وصف الحكم كالأجزاء وسورة ترك الواجب
في زيادة الشرط والجزاء الشافعي يمان محض لان الزيادة تقرير والنسخ تبديل قلنا رفع الاجزاء وسورة
الترك لا يكون تقريراً فلا يرد بخبر الواحد والقياس على المتواتر والمشهور وخلافه فلا يرد
التعريب على الجسد والنيسة والترتيب والاولا على آية الوضوء ولا الطهارة على آية الطواف والفتاح
والتعديل على الصلوات فرضا بخبر الواحد والايان على الرقة بالقياس وأما جوب الفتاح والتعديل
فليس بالزيادة (الركن الثاني فيما يختص بالسنة) وهي ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول يختص
بالحديث أو فعل أو تقرير الوحي فوكان ظاهراً وهو ما سمع من ملائكة بيقينه مبالغاً ووضع له بإشارته أولاً قلبه
يقيناً بالهام الله تعالى والكل منه حجة على الكل بخلاف الهام الاولياء وباطن وهو ما ينال بالاجتهاد
ومنه بعضهم وجوزة آخرون والمختار انه عليه السلام ينتظر الاول ثم يعمل بالثاني والاول أولى لاحتمال

الثاني انطأ وان لم يقرر عليه فالاستمرار دليل الاصابة يقيناً فلا يجوز مخالفة بخلاف اجتهاد غيره
(فصل فيما يتعلق بالقول وفيه أبحاث) الاول في كيفية اتصاله بالنبي عليه السلام وهو كامل ان كانت
الرواية في كل قرن قوما لا يجوز العقل قواطعهم على الكذب عادة ويسمى المتواتر وهو يقيد اليقين بالضرورة
وفيه شبهة صورة ان كانت كذلك في القرن الثاني والثالث لا في الاول ويسمى المشهور وهو يقيد طمأنينة
الظن وصورة ومعنى ان لم يكن الرواية كذلك ويسمى خبر الواحد وهو يوجب العمل وغلبة الظن بشرائط
في الناقل والمنقول بالكتاب والسنة والاجماع والمعقول وقيل لا يوجب العمل أيضا لانتفاء اللزوم وقيل
يوجب العلم أيضا لوجود الملزوم (الثاني في شرائط الراوي) وهي أربعة العقل الكامل وهو عقل البالغ
والاسلام وهو التصديق والاقرار به ولو اجالا واضبط وهو حق السماع وفهم المعنى وحفظ اللفظ والمراقبة
وظاهر مضبط معناه لغة وهو الشرط وباطنه ضبطه فقها وهو الكمال والعدل القوه هي استقامة الدين والسيرة

والمتبر ربحان الدين والعقل على الهوى والشهوة (الثالث في حال الراوى) وهو ان عرف بالرواية فان كان
فقيها تقبل منه مطلقا والاقر دان لم يوافق قياسا وان لم يعرف الا بحديث أو حديثين فان لم يظهر في السلف
جاز العمل به في القرن الثالث ان وافقته لا بعد ها وان ظهر فيهم فان قبلوها او لم يطعنوا تقبل وكذا ان
اختلفوا فيه مع نقل الثقات عنه ان وافق قياسا وان ردوا رد (الرابع في الانقطاع) وهو نوعان ظاهر وهو
الارسال ويقبل مرسل الصحابي بالاجماع والقرنين خلافا للشافعي واختلف المشايخ فيمن دونهما والمرسل من
وجه يقبل في الصحيح وباطن وهو اما بنقصان في الناقل واما بالعارضه للذوقى صريحا كحديث فاطمة بنت
قيس للكتاب وحديث القضاء بشاهد وعين للحديث المشهور أو دلالة اذا شد في البلوى العام أو عرض عنه
الاصحاب (الخامس في الطعن) وهو اما من المروى عنه فنفيها جرح وتردده وتأويله للظاهر مختلف فيه
واغيره رد الباقي وعمله به مذهبنا فيها بغير جرح لا قبلها ولا مجهول التاريخ والامتناع عن العمل كالعمل
بخلافه واما من غيره فان كان صحابيا لا يحتمل الخفاء عليه فخرج وان احتمل فلا وان كان من أئمة الحديث
فمجهله لا يقبل ومفسره بما اتفق على كونه جرحا شرعا والطاعن ناصح جرح والا فلا (السادس في محل الخبر)
وهو اما حقوق الله تعالى فالعبادات تثبت بخبر الواحد بشرائط فلا يقبل خبر الفاسق والمستور فيها وان قبل
في البيانات بالتحري ولا الصبي والمعتوه والكافر مطلقا واختلف في العقوبات واما حقوق العباد فمها فيه
الزام محض يشترط فيه الولايه ولفظ الشهادة والعدد عند الامكان بشرائط الرواية وما لا الزام فيه أصلا
لا يشترط فيه الا التميز وما فيه الزام من وجه يشترط فيه اما العدد والعدالة هذه ان كان الخبر فضوليا
والا فلا ولا هو كالثاني (السابع في نفس الخبر) وهو أربعة ما علم صدقه تكبر الرسل وما علم كذبه كدعوى
فرعون الربوبية وما يحتجهم بالاربعان تكبر الفاسق وما يترج صدقه تكبر العدل المستجمع للشرائط وله
اطراف طرف السماع وعزيمته ان تقرأ على المحدث أو يقرأ عليه والاول أولى خلافا للمحدثين والكتاب
والرسالة من الغائب كالخطاب وخصته الاجازة والمساولة والمجازلة ان علمه صحت والا فلا قيل فيه خلاف
لابي يوسف كما في الكتاب الحكيم وطرف الضبط وعزيمته الحفظ الى الاداء وخصته الكتابة فان نظر
وتذكر فحجة وهذا الآن عزيمته والا فلا أبو يوسف رحمه الله يقبل في الحديث والسجل ان كان في يده والا
فلا يقبل في السجل ولا في صل في يد الخصم بل في الحديث اذا عرف ومحمد قبله في صل مع علوم وطرف الاداء
وعزيمته النقل باللفظ وخصته النقل بالمعنى فقيما فوق الظاهر يجوز للعالم باللغة وفيه للفقيه لافي جوامع
الكلم ولا في اقسام الخفاء مطلقا

((فصل في فعله عليه السلام)) فله القصدى سوى الزلة وفعل الطبع وبيان الجمل والمخصوص به ان علم
صفته فأتمه مثله فيها حتى يقوم دليل المخصوص والا فلا باحة له وانما اتباعه

((فصل في تقريره)) ما قرره ان علم انكاره كذهاب كافر في كنيسة فلا اثر لسكونه والادل على الجواز
والاستبصار معه أدل منه ((بذنب)) شرائع من قبلنا نلزمنا اذا قصها الله تعالى أو رسوله عليه السلام بالا
انكاره على أنها شريعة رسولنا عليه السلام ما لم يظهر نسخها ويجب على غير الصحابي تقليده فيما شاع بين
الاصحاب فسلموه لا فيما اختلفوا فيه اجماعا واختلف في المجهول فقبل لا يجوز وقبل يجب مطلقا وقيل فيما
لا يدرك بالقياس والتابعي قيل مثله ان ظهر فتواء في زمنهم وقيل لا هو الظاهر (الركن الثالث في الاجماع)
وهو لغة العزم والاتفاق وعرفا اتفاق المحدثين من أئمة محمد عليه السلام في عصره على حكم شرعي ويمكن هو
وكذا العلم به ونقله الى المحتج به وهو حجة قطعية عند الاوتقلا وركنه الاتفاق والعزيمة فيه تكلم الكل أو عملهم
والرخصة تكلم بعضهم أو عمله وسكوت الباقيين بعد بلوغه ومضى مدة التأمل وخالف الشافعي رحمه الله في
الاخير واهله مجتهد غير فاسق ومبتدع وشرطه اتفاق الكل فلا يكفي العترة ولا أبو بكر وعمر ولا الأئمة
الاربعة ولا اهل المدينة لا كونهم صحابة فالتابعي معتبر في اجماع الصحابة ولا بلوغهم عدد التواتر ولا
انقراض العصر ولا لاحق عدم الاختلاف السابق الا ان يكون على ثالث والبعض قبله باستلزامه ابطال

ما أجمعوا عليه ورد بان المفهوم من أدلة المانعين والمجوزين الاطلاق فالتفصيل غير مفيد وحكمه انه من حيث هو هو يقيد اليقين فيكفر جاحده ولا بدله من سند وسند ما يستقل بالحجية ليس الا انظني ونقله اما بالتواتر أو الشهرة أو الاحاد وأقوى المتواتر اجماع الصحابة اذا انقضوا فهو كالاتية فيكفر جاحده ان لم يكن سكوتيا ثم اجماع من بعدهم فيما لم ير وفيه خلافهم فهو كالمشهور ويضل جاحده ثم اختلاف فيه فهو كالصحيح من الاحاد (الركن الرابع في القياس) وهو لغة التقدير وشرعا بانه مثل حكم احد المدكورين بمثل علة في الآخر بالرأي وهو حجة بالكتاب والسنة والاجماع ونفاذ الظاهرية فبعضهم مطلقا وبعضهم في الشرعيات وله شرط وركن وحكم ودفع أما شرطه فان لا يكون الاصل مختصا بحكمه بالنص وان لا يعدل به عن سنن القياس بان لا يعقل معناه كالمقدرات الشرعية أو يستثنى عن سننه ككل الناس أو انتفى نظيره مما ظهر معناه أو لا وان يكون المعدي حكما شرعيا ثابتا باحد الثلاثة أو بالخطي منه غير متغير الى فرع هو نظيره ولا نص فيه فلا تثبت اللغة بالقياس ولا يتعدى المنسوخ ولا الثابت بالقياس ولا يقال الذي أهل للطلاق فاهل للظهار كالمسلم ولا يلحق الخطأ بالنسيان في عدم الاظهار ولا يجوز السلم الحال قياسا على المؤجل واما القليل من الطعام فلم يخص من قوله عليه السلام لا تتبعوا الطعام بالطعام الا سواء بسواء بالتعليل بالقدر بل المراد التسوية بالكيل وهي لا تتصور الا في الكثير وأما سقوط حق الفقير في العين قبل الدلالة النص لا التعليل بالحاجة وانما هو لبيان صلاحية حدثت باثبات مثلهما فالتغيير مع التعليل لابه (وأما ركنه) فأربعة الاصل والفرع وحكم الاصل والجامع أما الاصل فالهمل المشبه به وقيل حكمه وقيل دليله وأما الفرع فالهمل المشبه وقيل حكمه واما حكم الاصل فما أفاده النص والاجماع والاستحسان واما الجامع المسمى بالادلة فما جعل علماء على حكم النص مما اشتمل عليه وجعل الفرع نظيره في حكمه بوجوده فيه ويكون وصفا لازما أو عارضا وجليا وخفيا واسما وحكما ومركبا ومفردا ومنصوصا وغيره والاصل في النصوص قبل عدم التعليل الا بدليل وقبل التعليل بكل وصف يمكن الالمانع وقيل بل يتميز ببعض الشافعية الا حلة وبعضهم شهادة الاصول وعندنا لا بد قبل المميز من كونه معالما في الجملة ولا يجوز تعليلنا بالقاصرة ولا بما اختلف في وجوده في الفرع أو الاصل أو ثبت الحكم في الاصل بالاجماع مع الاختلاف في العلة ولا بهما مع الفارق وتعرف بوجوده الاول الاجماع الثاني النص فان دل بوضعه فصرح وأقوى مراتبه ما صرح فيه بالعلية ثم ما كان ظاهرا فيها بمروية ثم ما عبرت بهن ثم ما عبرت بهن والافعال وهو ان يقتصر بالحكم ما لو لم يكن هو أو نظيره للتعليل كان بعيدا فيجعل عليه دفعا للاستبعاد كحديث الاعرابي وحديث الخثعمية ومنه ذكر وصف مناسب للحكم معه ومنه الفرق بين شيتين في الحكم اما بصيغة صفة مع ذكر الحكمين أو أحدهما واما بالغاية أو الاستثناء أو الشرط الثالث المناسبة بشرط الملازمة وهذا تجوز القياس وربما تسمى تأثيرا والموجب هو التأثير بمعنى ان يثبت بنص أو اجماع اعتبار نوعه أو جنسه القريب في نوع الحكم أو جنسه القريب فالنوع في النوع كالصغر في الولاية على النفس والجنس في الجنس كسقوط الزكاة عن الصبي والنوع في الجنس كسقوطها عن لا عقل له والجنس في النوع كعدم دخول شيء في الخوف في عدم فساد الصوم وقديت تركب البعض مع البعض فيصير الاقسام خمسة عشر أربعة للبيط والباقي للمركب قبل والدوران وهو الوجود عند الوجود وزاد البعض المعدم عند العدم والبعض قيام النص في الخالين ولا حكم له لان العلة الشرعية أمارات فلا حاجة الى معان تعقل فلنا لا بد من التميز بين العلة والشروط والدوران مطلقا لا يفيد العلية والقيام نادر فلا يجعل أصلا في الباب واما حكمه فالتعدية اتفاقا كالتعليل عندنا فلا تعليل لاثبات السبب أو وصفه ولا الشرط أو وصفه ولا الحكم أو وصفه بل لتعدية حكم شرعي من الثابت بالنص أو الاجماع الى فرع هو نظيره واختلف في تعدية السببية والشرطية

(فصل) ان سبق الافهام الى وجه القياس يخص باسمه والافعال استحسان وقد يسمى به الاعم وهو دليل يقابل القياس الجلي وهو اما الاثر أو الاجماع أو الضرورة أو القياس الخفي وله قسمان ما قوى تأثيرهما

ظهر صحته وخفي فسادُه والقياس قسماً من ماضعته تأثيره وما ظهر فسادُه وخفي صحته وأول الأول أولى من
 أول الثاني وثاني الثاني أولى من ثاني الأول فكل ينقسم عقلاً إلى ضعيف الأثر وقوي ولا يرجح الاستحسان
 عند التعارض إلا إذا قوى أثره وضعف أثر القياس وإلى صحيح الظاهر والباطن وفاسدهما وصحيح الظاهر
 فاسد الباطن والعكس فالأول من القياس يرجح على كل الاستحسان وثانيه مردود بقي الأخيران فالأول من
 الاستحسان يرجح عليهما وثانيه مردود بقي الأخيران فالتعارض بينهما وبين أخيرى القياس إن وقع مع
 اتحاد النوع فالقياس أولى ومع اختلافه فظاهر فسادُه ابتداءً وإذا تؤمّل تبين صحته أقوى من العكس
 والمستحسن بالقياس الحسنى بعدى لا غير وهو ليس بتخصيص العلة لأن عدمه لعدمها وأما دفعه فهو جوه
 الأول النقص وهو منع مقدّمه لا بعينها ببيان وجود العلة مع تخلف الحكم ويرد بالوصف وهو منع وجود العلة
 في صورة النقص وبمعناه وهو منع وجود ماله صاوت علة في صورة النقص وبالحكم وهو منع تخلف الحكم عن
 العلة في صورة النقص وبالعرض وهو أن يقول الغرض التسوية وقد حصلت ثم إن ردّها فقد تمّ التعليل واللا
 فإن لم يوجد في صورة النقص مانع بطلت العلة وإن وجد فلا مالا اعتبار عدم المانع فيها وأما تخصيص العلة فعلى
 هذا مانع الحكم خمسة مانع من اعتقاد العلة ومن تمامها ومن ابتداء الحكم ومن تمامه ومن لزومه ثم عدمها
 لزيادة وصف أو نقصانه الثاني الممانعة وهي منع مقدّمه بعينها في المؤثرة أما في نفس المجنة وأما في
 وجودها في الأصل أو في الفرع وأما في شرط التعليل وأما في أوصاف العلة وفي الطردية أما في الوصف أو
 الحكم أو صلاحه للحكم أو نسبه إلى الوصف الثالث فساد الوضع وهو ترتيب نقيض ما تقتضيه العلة عليها
 ولا ورود له بعد المناسبة الرابع فساد الاعتبار وهو منع محلبة المدعى للقياس للنص على خلافه ويرد
 بالظن في السند وينع الظهور وبالمعارضة بالآخر الخامس الفرق وهو بيان وصف في الأصل له مدخل
 في العلية لا يوجد في الفرع ويرد بانه غصب وبأن الفارق لا يضر إذا أثبت عليه المشترك إذا أثبت مانعاً
 في الفرع لكنه لا يبقى فرقاً وكل ما لو أورد به لردّ به في أن يورد بالممانعة السادس المعارضة وهي إقامة الدليل
 على نقيض مدعى الخصم وتجري في الحكم وعلمته وتسمى الأولى معارضة في الحكم فاما بدليل المعلل ولو زيادة
 وهي معارضة فيها معنى المناقضة فإن دل على نقيض الحكم بعينه فقلب وعلى ما يستلزمه فعكس والأول
 أقوى وأما بدليل آخر وهي معارضة خالصة فاما أن يثبت نقيض الحكم بعينه أو بتغيير وأما ما يستلزمه
 والأول أقوى والثانية تسمى معارضة في المقدّمه فإن كانت تجعل العلة معلولاً والمعلول علة فمعارضة فيها معنى
 المناقضة وقلب أيضاً وإنما تجب إذا كانت العلة حكماً لا وصفاً والاحتراز عنه أن يورد بطريق الاستدلال
 بأحدهما على الآخر والاختصاصه فإن قامت على نفي علمته قلب وعلى علمته آخر فإن قصر أو تعدى إلى
 جميع عليه لا وإلى مختلف فيه يقبل عند النظر لا الفقهاء السابع القول بوجوب العلة وهو التزام ما يلزمه
 المعلل مع بقاء الخلاف في الحكم وهو على ثلاثة أوجه الأول أن يلزم ما يتوهم أنه محل النزاع أو ملازمه أما
 بصريح عبارته أو مجملها على غير مراده والثاني أن يلزم إبطال ما يتوهم أنه مأخذ الخصم والثالث أن يسكت
 عن مشهورة والسائل يسلم المذكورة ويبقى النزاع وإذا دفع تعين الانتقال أمام من علة إلى أخرى لا يثبت الأولى
 أو الحكم الأول أو إلى حكم آخر يحتاج إليه الأول وأما إلى حكم آخر كذلك والكل صحيح بالاتفاق إلا الثاني
 فقيل قصة الخليل منه وقيل لا ((تذنب)) قد يتسلل بحجج فاسدة منها ((الاستصحاب)) وهو حجة عند الشافعي
 في كل حكم ثبت بدليل ثم شك في بقاءه فبعضهم بالضرورة وبعضهم ببقاء الشرائع وبالإجماع على اعتباره
 في الفرع وعندنا حجة في الدفع لا في الإثبات لأن الموجب لا يدل على البقاء وبقاء الشرائع بدليل آخر
 والبقاء في الفروع لتحقق الأفعال الموجبة للأحكام إلى ظهور المناقض (ومنها) الاستدلال بعدم المداولة
 وهو يوجب الجزم بالنقيضين عند فقد دليل الطرفين (ومنها) التقليد وهو اتباع الغير على اعتقاده حتى
 لا دليل على وجوب اتباعه وهو أيضاً يوجب مامر
 (باب المعارضة والترجيح) إذا أورد دليلان يقتضي أحدهما عدم مقتضى الآخر فإن تساوى باقوة

أو كان أحدهما أقوى بوصف قين. مامارضة والقوة رجحان في الكتاب والسنة بحمل على نسخ الاختيران علم التاريخ والاطلب الخاص فان وجد فيها وان لم يوجد صير من الكتاب الى السنة ومنها الى قول الصحابي مطلقا ان قدم مطلقا والافنى مخالف القياس ومنه الى القياس والافنى القياس بعمل باحدهما بالتصريح ان أمكن والافنى والاصول كافي سؤرا خارج حيث تعارض الاخبار والآثار وامتنع القياس وهو ما بين آيتين أو قراءتين في آية واحدة أو سنتين أو آية وسنة مشهورة أو متواترة والمخلص عن التعارض اما من قبل الحكم أو الحال أو الزمان أما الاول فاما بان يوزع الحكم كنهضة المدعي بين المبرهنين أو يحتمل على تغيره كافي آتي اليقين وأما الثاني فبان يحتمل كل على حال حمل قرائني التخفيف والتشديد في حتى يظهر في العشرة وفي أقل وأما الثالث فباختلاف زمان الحكم أو الورود صريحا فالمتأخر ناصح أو دلالة كالحاظر يؤخر عن المبيح نقلا بالحديث وعقلا بانه لو قدم لتكرار والتغير والمثبت عن الثاني لما مر ان لم يعرف النسق بالدليل والافنى المتيقن وان احتمل الوجهين ينظر فيه واما في القياس فلا نسخ ولا تساقط بل العمل بأيهما شاء بشهادة قلبه واما الترجيح فهو اثبات فضل أحد الدليلين المتماثلين وصفا وقد علم مما سبق بعض وجوه في الكتاب والسنة بالمتن والسند والحكم والخارج وفي القياس بالاصل والفرع والعلة والخارج وقد ذكر وفي الاخير أربعة الاول قوة الاثر كافي الاستحسان والقياس والثاني قوة ثباته على الحكم كقولنا في رمضان انه متعين كالنفل أولى من انه فرض كالقضاء والثالث كثرة الاصول كقولنا في مسح الرأس مسح فلا يسن تكراره كسائر المسوحات أولى من انه ركن فيسن تكراره كالغسل والرابع العكس كقولنا مسح فلا يسن تكراره أولى لان عكاسه من قوله ركن فيسن تكراره لعدم انعكاسه واذا تعارض سببا فالذي أولى من الحال لسبق الذات وقيام الحال به (تذييل) وقد يرجح بوجوه فاسدة منها غلبة الاشياء لان الظن يزاد بكثرتها كالاصول قلنا الاشياء عمل وكثرة الاثر يجب ترجيح اختلاف الاصول ومنها عموم الوصف لانه أوفق بالمقصود وهو فاسد لان الخاص أصل الوصف راجع على العام فكيف هذا وفيه بحث ولان التعدي غير مقصود عنده وفيه بحث أيضا ومنها قلة الاجزاء لقربها من الضبط بعده عن الغلط والخلاف وهو فاسد لان العبرة بالمعنى لا الصورة ومنها كثرة الادلة لان الظن بها أقوى وأبعد عن الغلط ولان ترك الأقل أسهل وهو فاسد للمعنى الترجيح ولان استقلال كل جعل الغير كأن لم يكن فلا يرجح بكثرة الروايات المشتهرة ولا نص بآخر وكذا القياس

(المقصد الثاني في الاحكام وما يتعلق بها) وهو مرتب على أربعة أركان الاول في الحكم وهو أثر خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التحيير أو الوضع فهو نوعان تكليفي ووضعي أما التكليفي فاما أن يكون صفة لفعل المكلف كالوجوب ونحوه أو اثره كالكلمات وما يتعلق به والاول اما ان يعتبر فيه أو لا المقاصد الدينية أو الأخروية والاول ينقسم الفعل باعتبار ما يوجب ويحرم وباطل وفاسد والى منعقد وغيره ونافذ وغيره ولازم وغيره والثاني ينقسم الفعل باعتبار ما يوجب أو يحرّم من الاول عزيمته وهي ما شرع ابتداء غير مبني على اعداد العباد فان كان ايتاؤه راجعا فمع المنع بقطعي فرض وبظني واجب وبلا منع سنة ان كان طريقه مستلوا كفي الدين والافضل وان عكس مع المنع محرم وبلا منع مكرره وان استوى يباح بالفرض لازم علما وهو لا في كفر منكره ومستحقه ويفسق تاركه بالاعداد وقد يطلق على ما يفسد الجوار بقوة فلا يكفر منكره بل يفسق ان استخف بأخبار الآحاد لان كان مؤثرا ثم ان حصل المقصود من شرعيته بمجرد حصوله ففرض كفاية وحكمه الزوم على كل وسقوطه بفعل البعض وان لم يحصل لكل أحدا لا بصدد فرض عين وحكمه الزوم على من فرض عليه حتما وقد يفرض واحد منهم من أمرين فصاعدا كافي خصال الكفارة والواجب لا يلزم الاصل فهو كالفرض العملي الا في الفتوت وقد يطلق على الفرض أيضا وتارك كل يستحق العقاب والسنة نوعان سنة الهدي وتاركها يستحق اللوم وسنة الزوائد وتاركها لا يستحق

ومطلقها مطلق عندنا خلافا للشافعي وقد يطلق على الثابت بها والفعل يشاب فاعله ولا يسيء تاركه وهو دون
الزوائد ويلزم بالشروع قصدا والحرام يستوجب العقاب وهو ما لعينه ان كان منشأ الحرمة عينه
أو غيره ان كان غيره والمكروه تنزيهي الى اقل أقرب وتحرر من الحرمة أقرب وهذا حرام عند محمد
رحمه الله تعالى لكن يظن فيقابل الواجب والثاني رخصة وهي ما شرع ثانيا مبنيا على العذر وهي أربعة
فوقان من الحقيقة أحدهما أحق بكونه رخصة من الآخر وتوفا من المجاز أحدهما أثم في المجازية
من الآخر أما الأول فما استيج مع قيام المحرم والحرمة كإجراء المكروه كلمة الكفر على اللسان وقلبه
مطمئن بالإيمان وحكمه ان يؤجر ان قتل بأخذ العزيمة وأما الثاني فما استيج مع قيام سبب تراخي حكمه
كإفطار المسافر وحكمه ان العزيمة أولى الا ان تضعفه وأما الثالث فما وضع عنا من الاصر والاغلال وأما
الرابع فما سقط عنام مع مشروعيته لثاني موضع آخر كالسلم وكالتجر والميتة للمضطر والمكروه وكقصر المسافر
ومسح الخلف وحكمه ان العزيمة لا تبني مشروعة فيه وأما الوضعي فأن الخطاب يتعلق بشئ بالحكم التكليفي
وحصول صفة له باعتبارها فالمتعلق ان دخل في الآخر فركن والاقان أثريه فعلة والاقان أوصل اليه في الجملة
فسبب والاقان توقف عليه وجوده فشرط والافلا أقل من الدلالة عليه فعلة (أما الركن) فما يقوم به
الشئ وهو أصلي ان لم يعتبر حكم الشئ باقية عند انتفائه وزائدان اعتبر وهو ما بحسب الكيفية كالإقرار في
الإيمان أو الكمية كالأقل في المركب منه ومن الأكثر (وأما العلة) فما يضاف اليه وجوب الحكم ابتداء
وهي مقارنة للمعول كالعقوبة ومنها من جواز التراخي وهي إمامة اسماء ومعنى وحكما بأن توضع له وتؤثر
فيه ولا يترأخى عنها كالبيع للمالك وأما اسماء ومعنى كالبيع الموقوف وبالحيار وكرض الموت والجرح
والرمي والتزكية عند الامام وكالاحتياج المضاف الى وقت والاجارة كذلك والنصاب قبل الحول وكشراء
القريب وأما معنى وحكما كآخر جزأ فيها كالعقوبة والمالك للعتق فإم ما تأخر كان علة كذلك بخلاف آخر
الشاهدين وأما اسماء وحكما كالسبب القائم مقام المسبب والدليل القائم مقام المدلول والداعي اليها المدفع
ضرورة أو حرج أو الاحتياط وأما اسماء فقط كالمعاق بالشرط على ما يأتي وأما معنى فقط كاحد
وصفين تركبت منهما العلة وأما وحكما فقط كشرط في حكم العلة (وأما السبب) فما يكون طريقا الى الحكم
فقط وقد يطلق على كل مدلل السمع على كونه معسرفا لحكم شرعي وهو ما حقيقته وهو طريق الحكم بلا
انضياف واجب أو وجود اليه وضعا ولا تعقل التأثير وحكمه ان لا يضاف أثر الفعل اليه فلا يضمن
المدال على السرقة أو القتل أو قطع الطريق ولا يشترط في الغنية المدال على حصن حربي بوصف طريقه ولا
من دفع الى صبي سلاحا لمسكه له فقتل به نفسه ولا من قال له اصعد الشجرة أو انفض ثورتها تأكل أولئها كل
ففعيل فغضب وأما في حكم العلة وهو ما يضاف اليه العلة المتخللة بالوضع لحكمها وحكمه ان يضاف أثر
الفعل اليه كسوق الدابة وقودها وقطع جبل القنديل ونحوها وأما شبهة العلة وهو ما يضاف الى الحكم اليه
ثبوتاً عند على صحة التراخي أو ثبت به غير موضوع لم يتخلل لم يوضع للحكم وحكمه ان يضاف أثر الفعل
اليه بالتعدي ككفر البئر في ملك الغير وأوضاع الكبيرة ضررها الصغيرة بالتعمد وأما مجازي وهو طريق
يقضي اليه في المال كالتطبيق والاعتاق والنذر المتعلقة للجزاء وأمين بالله للكفارة وله شبهة الحقيقة
فتخير الثلاث يبطل التعليق قال زفر هذا مجاز محض فلا يطله والشافعي سبب معنى العلة لا هي فلم يجوز
التعليق بالملاك وجوز التكفير بالمال قبل الخنث إذ علم ان لكل من الاحكام سببا ظاهرا فلا إيمان حدوث
العالم فيصح من الصبي وان لم يخاطب به وللصلاة الوقت والزكاة النصاب والنماء شرط لوجوب الأداء
وللصوم قبل اليوم وقبل الشهود وللمسقة الفطر رأس يمينه وبلى عليه والفطر شرط وللحج البيت
والوقت والاستطاعة شرط الجواز والوجوب وللشعر والخروج الارض النامية تحقيقا وتفسيرا والاول
مؤنة فيهما معنى العبادة والثاني مؤنة فيهما معنى العقوبة ولذا لم يحتج في سبب واحد وللطهارة ارادة الصلاة
والحدث شرط لوجوب الطهارة وللحدود والعقوبات والكفارات ما تنسب اليه من سرقة وقتل وأمر دائر

بين الخطر والاباحة والشرعية المعاملات البقاء المقدر وللأختصاصات الشرعية التصرفات المشروعة كالبيع والنكاح ونحوهما وأما الشرط فهو ما يتوقف عليه الوجود بلا تأثير ولا إفضاء إليه وهو ما محض وهو ما لا يلاحظ فيه صحة الإضافة أو الإفضاء بل مجرد توقفه أو توقف انعقاد علمته عليه وهو حقيق كالشهود للنكاح أو الطهارة للصلاة ويجعل كما يكلمته ويسمى الشرط صيغة أو دلالة ويسمى الشرط دلالة وهذا يختص بغير المدين وأما في حكم العلة وهو ما لا يعارضه علة تصلح لإضافة الحكم إليها كحفر البئر وشق الزق وقطع جبل القنديل وأما وضع الحجر وإشراع الجناح وترك الحائط المائل بعد التقدم فأسباب ملحقمة وأما في حكم السبب وهو سابق اعترض بينه وبين الحكم فعل مختار غير منسوب إليه كحل قيد العبد وقطع فقص أو اصطبل وأما شرط أهلية الحكم كقول شرطين علق بهما الحكم وأما علامة وهو ما يظهر تحقق نفس العلة مع خفاها أو صفتها معه كالولادة للنسب عندهما حتى أثبتاه بشهادة القابلة بهما مطلقا قال الإمام الولادة شرط محض فلا تثبت الابحية كاملة وكالات حصان للرجم فلا يضمن شهوده إذا رجمه وأما مطلقا وأما العلامة فما يعرف الحكم به بلا تعلق وجوب وجوده وهي أم محض كالتمكين ورمضان في أنت طابق قبل رمضان بشهر وأما معنى الشرط كما هو وأما معنى العلة كالعلة الشرعية وأما مجازا كالعلة الحقيقية والشرط الحقيقي ((الركن الثاني في الحكم)) الحكم بالحسن والقبح بمعنى استحقاق المدح والثواب والذم والعقاب هو الشرع عند الشاعرة والعقل هو آلة تفهم الخطاب لقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا قلنا ولو سلم إرادة التعذيب الآخرى فتفهمه لا ينافي استحقاقه وأيضا الولاء لما تخلفا كافي الكذب انقضاء والصدق اهلا كما قلنا ولو تم فلا يفيد السلب الكل والعقل عند المعتزلة والشرع مبين في البعض لأن حسن الاحسان وقبح العدو ان لا ينكره عاقل قلنا لا بالمتنازع فيه ولأن من استوى في غرضه الصدق والكذب ومن قدر على الانتقاد على الاهلاك يختار الصدق والانتقاد وما هو الا الحسن معا عقلا قلنا بل لتكون الاول اصل والثاني أبقى بركة الجنسية ولأنه لو لا كان التكليف شرعا فلزم الاخام الرسل وأجيب بأنه مشترك الانزام وان الوجوب لا يتوقف على العلم به وهذا لا يدفع لزوم الاخام ولأنه لو لا لزم ان لا يقع منه تعالى شيء قبل السمع فلزم جواز كذبه تعالى وأظهار المجزأة على يد الكاذب فلا يقع شيء بعده أيضا للدور وان لا يقع الكفر من الممكن منه ومن العلم بحاله قبل السمع وأجيب بأننا لا نسلم الامتناع العقلي وان جز من بعدهما ولو سلم فلا نسلم انه للقبح عقلا بل جواز كونه لا محذور وبأن المتنازع فيه قبل الشرع ممنوع وغيره لا يضر ونحن نقول شيء منها لم يفد الحكم كية والمختار ان الحكم في الكل هو الشرع لان العقل آلة عاجزة ولا ينقل عن الهوى وان كان مبدئيا في البعض فهو غير معتبر كل الاعتبار فلا يكف بالايان الصبي العاقل ولا من لم تبلغه الدعوة قبل زمان التجربة فلا ترتد هي اهفة طافلة لم تصف تحت مسلم بين مسلمين ولا مهدر كل الاهدار في اعتبار ايمان صبي عاقل وكفوه اذا اعتقد وصف أولا وترتد هي اهفة وصفت قسيتين من زوجها وهذا هو الحمل لقول الامام لا عذر لاحد في الجهل بالخلاق اقيام الاتفاق والانفس ويعذر في الشرائع الى قيام الحجة واعل الاصل قوله تعالى أولم نعهدكم ما يتذكر فيه من تذكري وجاءكم التذير ((الركن الثالث في الحكم)) وهو أربعة حقوق الله تعالى خالصة والعبادة خالصة كبذل المتلفات وما جتمع فيه والاول غالب كذا القذف والعكس كالتقصاص وحقوق الله تعالى ثمانية عبادات خالصة كالايان وفروعه وفيها أصول وفروع وزوائد فالايان أصله التصديق ولا حقه الاقرار وزوائده الاعمال والفروع أصلها الصلاة ولا حقه الزكاة ثم الصوم ثم الحج ثم الجهاد وزوائدها الستين والآداب وعبادة فيها مؤنة كصدقة الفطر ومؤنة فيها عيادة كالعشر ومؤنة فيها عقوبة كالطراج وحقوق دائرة بينهم كالكفارات فلم تجب على المسبب والصبي والغالب هو العبادة فيما سوى الفطر وحق قائم بنفسه يحكمس الغنائم والمعادن وعقوبة كاملة كالحدود الامسدة القذف وقاصرة كحرمان الميراث بالقتل ثم اها قد يكون أصل وخلاف فالايان أصله التصديق والاقرار ثم صار الاقرار خلفا في أحكام الدنيا ثم اداء أحد أبوي الصبي خلفا عن ادائه ثم تبعه

الداو أو الغافلين إذا عدا ما وكذا الطهارة والتميم لكنه خلاف مطلقا بالنص فيجوز قبل الوقت وإداء الفرائض
بتميم واحد خلافا للشافعي ثم الخلفية بين الماء والتراب فيجوز إمامة المتميم للمتوضي خلافا للمهدوزفر
وشترطها إمكان الأصل ثم عدمه إعارض ((الركن الرابع في المحكوم عليه وهو المكلف)) التكليف
موقوف على الأهلية الموقوفة على العقل بالملك وهو متفاوت فأقيم البلوغ مقامه وهو كاف للمحكم عند
المعتزلة فالصبي العاقل ومن في الشاهق مكلفان بالإيمان وفروعه تفصيلا فيما يدرن جهته واجالا فيما
لا تدرن ولا حكم قبل السمع عند الأشعري فيعذران فلا يعتبر إيمان الأول ولا كفر الثاني فيضمن قاتله والمختار
هو التوسط كما سبق ثم الأهلية نوعان أهلية الوجوب وأهلية الأداء أما الأولى فبالذمة وهي وصف يصير به
الإنسان أهلا للماله وعليه وله قبل الولادة ذمة صالحة للوجوب له لا عليه وبعد هاذمة صالحة لهما إن كان لما
كان المقصود هو الأداء اختص واجباته بممكن الأداء عنه فيجب عليه من حقوق العباد الغرم والعوض وصلة
تشبه المؤن والأعواض كنفقة القريب والزوجة والأجزاء فلا يعمل الدية لا العقوبة ولا الجزئة ومن
حقوقه تعالى ما صح إداؤه عنه كالعشر والخراج وما لا فلا كالعبادات الخالصة والعقوبات واختلاف في عبادة
فيها مؤنة وأما الثانية فقاصرة يبتنى عليها صحة الأداء وكامة يبتنى عليها وجوب الأداء وكل يثبت بقدره
كذلك ثابتة بعقل كذلك فالقاصر عقل الصبي والمعتوه والسكامل عقل البالغ غير المعتوه وما بالقاصرة أنواع
فحق الله تعالى سواء كان حسنا لا يحتمل غيره كالإيمان أو قبيحا لا يحتمله كالكفر أو ما بينهما كالصلاة ونحوها
صح من الصبي بلا إر وم إداؤه معتبر رده في أحكام الدارين وحق العبدان نفع ما صح منه فإن آجر نفسه وعمل
وجب الأجر استحسانا بلا ضمان إن تلف بخلاف العبد وإذا قاتل يستحق الرضخ ويصح نهره وكيل بلا
عهدة إن لم يأذن الولي وإن ضرر فلا وإن أذن وليه أو بأمر الأقرض للقاضي وإن دار بينهما صح رأي
الولي ثم هذا كالبائع حتى صح بغير فاحش من الجانب ومن الولي في رواية خلافا لهما ثم العوارض نوعان
سماوية ومكتسبة أما الأول فأصناف منها الجنون لا يصح إيمان المجنون إلا تبعافا إذا أسلمت أمر أنه عرض
على وليه ويرثه تبعافا والقياس إن تسقط العبادات بالاطلاق لكنه قيسد بالامتداد استحسانا وهو في الصلاة
بالزيادة على يوم وليلة بساعة وعند محمد بصلاة في الصوم باستغراق الشهر وفي الزكاة بالتحول وبواخذ
بضمان الأفعال في الأموال لا الأقوال ومنها الصغير وهو قبل العقل عجز شخص وإعده بصير ضمير بامن
أهلية الأداء مع عذر الصبي فلا يسقط عنه ما لا يحتمل السقوط عن البالغ كنفس وجوب الإيمان فإذا
أداء واستغنى عن الإعادة يسقط عنه ما يحتمل السقوط كوجوب أداء الإيمان فلا ينسل بالردة وكوجوب
القتل فلا يحرم الميراث به وهو مانع بالرق والكفر لما فاتهما الإرث ويولى عليه ولا يلي وعليه بعرض الإسلام
إذا أسلمت زوجته ومنها العته وهو كالصبا مع العقل ومنها الذسيان وهو ليس منافيا للوجوب ولا عذرا
في حقوق العباد وكذا في حقه تعالى إن قصر العبد والأفذر مطلقا ومنها النوم وهو يوجب تأخير الخطاب
لا الوجوب ويبطل الاختيار فلا تصح عباراته فلم يعتبر بيعه وشراؤه وطلاقه وعتقه وردته وإسلامه ولم
يتعلق حكم بكلامه وقراءته وقهقهته في الصلاة ومنها الأعماء وهو فوق النوم فيبطل العبارات ويكون
حدثا في الأحوال كلها ولندوته في الصلاة يمنع البناء والقياس أن لا يسقط واجبا لكنه يسقط ما فيه حرج
استحسانا وهو في الصلاة كالجنون لا الصوم والزكاة ومنها الرق وهو محرر حكيم بقضاء شرع في الأصل
جزاء وهو لا يتجزأ كالعتق وكذا الاعتاق عندهما لأنه ملزم العتق وهو ينافي مالكية المال ومنافع نفسه
إلا ما استثنى من القرب فلا يعلل التيسر ولا يصح حجه بخلاف الفقير ولا يكمل جهاده فلا يستحق السهم
الكامل ولا ينافي مالكية غيره كالبد والنكاح والحياة والدم فالأذن يتصرف لنفسه بأهليته خلافا
للشافعي وينعقد نكاحه ولا يلي المولى قبله ويصح إقراره بالحدود والقصاص والسرقه وينافي كمال أهلية
الكرامات الدنيوية كالذمة فتضعف عن تحمل الدين بالانضمام مالية الكسب والرقبة اليها كالحل فلا
ينكح الإثنتين ولا تنكح على الطرة وفروعه من العدة والطلاق والنقسم وكانا مالكية فتتقص ديته عن الحر

بما اعتبر في السرفسة والمهر بخلاف المرأة وتنتصف النعمة تنتصف النعمة فتنتصف المهر إذا أمكن
 والانتكاح وينافي الولايات فلا يصح إيمان المحجور وأما إيمان المأذون فلا يس من الولاية وينافي ضمان
 ما ليس بمال فلا تجب الدية في جنايته خطأ بل دفعه جزاء إلا أن يختار الفداء وهو معصوم الدم كالحرفي قتل
 به ومنها الطيب والنفس وهما لا يعدان الأهلية إلا أن الطهارة عنهما شرط للصلاة والصوم وللحرج
 سقط قضاء هادونه ومنها المرض وهو لا ينافي الأهلية لكنه يوجب العجز فشرعت العبادات معه بقدر
 القدرة وسبب موت هو علة للخلافة فكان سبب تعلق حق الوارث والغريم فيوجب الحجر إذا اتصل بالموت
 مستنداً إلى أوله بقدر ما يصان به حقه ما فقط فكل تصرف يحتمل الفسخ يصح في الحال ثم ينتقض إن احتج
 إليه وما لا يحتمله يصير كالمعلق بالموت كالاتفاق على وراثته أو غريم بخلافه عن الراهن والقياس إن لا يملك
 المصلحة وإداه حق الله تعالى المالى والوصية بينهما لكننا استحسنناهما من الثلث نظراً له ولما أبطلها الشارع للوارث
 ونولها بطلت صورة ومعنى وحقيقة وشبهة ومنها الموت وهو عجز خالص وله حكم الحياة في أحكام الآخرة
 ويسقط من الدنيوية ما هو من قبيل التكليف إلا الأثم ومما شرع عليه حاجة غيره للصلاة إلا أن يؤمى
 فيصح من الثلث وينافي الذمة إلا أن ينضم إليها مال أو كفيل لأحقاقه متعلقاً بالعين كالأودائع
 والغصوب ولا يسقط ما شرع له طاحته فيبقى ما تقضى به على ملكه ولذا قدم جهازه ثم ديونه ثم وصاياه من ثلثه
 ثم يورث بطريق الخلافة عنه نظراً له وتبقى الكتابة بعد موت المولى والمكاتب عن وفاء وقلنا تغسل المرأة
 زوجها في المدة بالعكس وأما ما لا يصلح لحاجته فكان قصاص فيجب للورثة ابتداءً فصح عقوبتهم قبل موته
 ولم يورث عنده حتى لم ينتصب البعض عن البعض إلا إذا انقلب ما لا حتى يقضى منها ديونه وينفذ وصاياه
 لكن السبب انعقد له فصح عقوبه أيضاً أما الثاني فاصناف منها الجهل وهو أجهل لا يصلح عذراً كجهل
 الكافر فدياته في حكم لا يقبل التبديل باطلاً وفيما يقبل له دافعة للعرض له وللخطاب في حكم الدنيا فيثبت
 تقوم الخمر والضمان باتلافها وجواز بيعها ونحوها رصع نكاح المبارم إن تدبوا به فيثبت به الإحصان
 وتجب النفقة ولا يفسخ الإعرافتهما وأما الرافق قد نوا عنه أو استثنى عن العهد وأما جهل كذلك لكنه
 دونه كجهل ذي الهوى بصفات الله تعالى وأحكام الآخرة وكجهل الباعى فيضمن باتلاف نفس العادل
 وأمواله إلا أن يكون له منعة فيسقط الإلزام وتجب محاربتهم وقتل أسيرهم وجرىحهم بالاستقوط الإرث عن
 الطرفين لو ادعى الباعى الحقيقة ولا ضمان لماله المتلف وكجهل المخالف في اجتهاده الكتاب أو السنة المشهورة
 أو الإجماع وأما جهل يصلح شبهة كالجهل في موضع الاجتهاد الصحيح أو الشبهة كجهل من اقتصر بعد
 عفو شر يكة فلا قصاص عليه وكجهل من زنى بغيره أمر أنه أو ولد بطن الحمل فلا حد عليه وأما جهل
 يصلح عذراً كجهل مسلم لم يهاجر أو لم يبلغه الخطاب وكالجهل بانه وكيل أو مأذون حتى لا ينفذ تصرفهما
 وكجهلها بالعزل والجرح حتى ينفذ وكجهل المولى بجناية العبد والشفيع بالبيع ومنها السكر وهو ما بطريق
 مباح فيمنع كالأغماء صحة التصرفات أو محظور فلا ينافي الخطاب فلا يبطال الأهلية فيلزمه الأحكام وتصح
 تصرفاته وإسلامه كالمكره لا رده وحده إن أقر بما لا يحتمل الرجوع أو بأشرب سبب الحد لا بما يحتمله وحده
 اختلاط الكلام وزاد الإمام لا يجب الحد عدم الفرق بين الأرض والسما وممنها الهزل وهو ضد الحد وشرطه
 التصريح به لا ذكره في العقد ولا ينافي الأهلية بين ولا اختيار المباشرة والرضا به الهزل بل اختيار الحكم
 والرضا به بالتصرفات إما عقائد فالهزل بالردة كفر بعين الهزل لا بما هزل به والإسلام هزل لا صحيح وأما أخبارات
 فالهزل يبطلها مطلقاً وأما انشآت فإن احتمل الفسخ فإما أن يتواضع في أصل العقد فإن اتفاقاً على الاعراض
 صح البيع وعلى بناء العقد عليه صار كخبار الشرط لهما مؤبدان فذلك يملك بالقبض فإن نقضه أحدهما
 انتقض وإن أجازاه في الثلاثة جاز إلا أن أجازوا اتفاقاً على أن لم يحضرهما شيء أو اختلافاً صح عند لا عندهما
 وأما في قدر البذل أو في جنسه فالعبرة بظاهر العقد عنده في صور الوجهين وعندهما بالمواضع في صور الأول
 إلا عند اعراضهما وإن لم يحتمل الفسخ فنه مالاً مال فيه كالطلاق والعناق والعفو عن القصاص والعين

والنذر فكله صحيح والهزل باطل ومنه ما يكون المال فيه تبعا كالنكاح فالهزل اما في الاصل فالعقد لازم
أوفي قدر البذل فان اتفقا على الاعراض فالمهر ألفان وعلى البناء فألف وان لم يحضرهما شيء أو اختلفا فقبل
ألف وقيل ألفان أو جنسه ففي الاعراض يجب المسمى والبناء مهر المثل وعلى عدم الحضور والاختلاف
روى محمد ومهر المثل وأبو يوسف المسمى وعندهما مهر المثل ومنه ما يكون المال فيه مقصودا كالطلع
ونحوه سواء هزل في الاصل أو القدر أو الجنس ففي الاعراض وعدم الحضور والاختلاف يلزم الطلاق
والمال وكذا في البناء عندهما ويتوقف على مشيئتهما عنده وهو يبطل الإبراء والشفعة قبل طلب الموائمة
وبعد التسليم ومنها السفه وهو لا ينافي الاهلية ولا التصرفات واتفق على منع مال من بلغ سفيها إلى الرشد
عندهما وإلى سنة عنده وهو خمس وعشرون سنة ثم اختلف في حجر من سفه بعد البلوغ فنه مطلقا وجوزاه
فيما يقبل الفسخ ومنها السفر وهو لا ينافي الاهلية والاحكام لكنه سبب التخفيف مطلقا بخلاف المرض
فيؤثر في قصر ذوات الاربع وفي تأخير الصوم لكنه لكونه اختياريا لم يحل الفطر لمسافر صام وصائم سافر
في رمضان وان أسقط الكفارة بخلاف المريض ولا يسقط اذا أفطر ثم سافر بخلاف ما اذا مرض وأحكامه
ثبت بالخروج استحصانا بالاثار وفي الإقامة قبل الثلاثة لا يشترط موضعها ومنها الخطأ وهو لا ينافيها
لكنه يصلح عذرا في سقوط حق الله تعالى اذا صدر عن اجتهاد وشبهة في العقوبة حتى لا يأتى ولا يحدد
ولا يقتص وان لم ينقل عن تقصير يوجب الكفارة ولا في حقوق العباد حتى يلزم ضمان العدو وان وجب
الدية على وجه التخفيف والكفارة ويصح طلاقه وينبغي ان ينفق بنيه بلا نفاذ اذا صدقه خصمه كبيع
المكره ومنها الاكراه وهو فوعان ما يعدم الرضا ويفسد الاختيار بان يكون باتلاف النفس أو العضو
وهو الملبى وما يعدم الرضا ولا يفسد الاختيار بان يكون بحبسه أو قيده أو ضربه أو نحوها وهو مطلقا لا
ينافيها ولا الخطأ ولا الاختيار وان أفسده فاذا عارضه صحيح يرجع على الفاسد ان أمكن والابن منسوب
إلى الفاسد ففي الاقوال لا يصلح المتكلم آية غيره فاقصرت عليه فان كان مما لا ينفسخ ولا يتوقف على الرضا
لم يبطل به كالتلاني ونحوه فاذا أكرهت على قبول مال الطلاق تطلق بدونه واذا أكره بلزمان والافسد
كالبيع ونحوه ولا تصح الاقارير كلها والافعال بعضها كالاقوال فيقتصر كالاكل والزنا وبعضها لا فان
لزم من آيته تبديل محل الجنابة اقتصر أيضا كإكراه محرم محرما على قتل صبيد والا كإكراه على البيع
والتسليم والانساب إلى الحامل ابتداء كاتلاف النفس والمال فموجب الجنابة عليه فقط الا الاثم والحرمت
(أنواع) حرمة لا تسقط ولا تدخلها رخصة كالقتل والجرح والزنا وحرمة تسقط كالنحر والخنزير والمبيحة
فالملبى يلحقها فلا امتنع اثم ان علم والا فبرجى وحرمة لا تسقط لكنها تحتل الرخصة وهي اما في حقوق الله
تعالى التي لا تحتلها كالتكلم بالكفر والتي تحتلها كالعبادات فترخص بالملبى واذا صبر صار شهيدا واما في
حقوق العباد كاتلاف مال المسلم وحكمه حكم ما في حقوقه تعالى (الخاتمة في الاجتهاد) وهو استقراغ
المجتهدين في استنباط الحكم الشرعي الفرعي عن دليله ومطابقة أن يحوي علم الكتاب بعانيه لغة وشرعا
وأقسامه والسنة بمقتضاها وسندها وموارد الاجماع وجوه القياس وحكمه غلبة الظن على احتمال الخطأ
فالمجتهد يخطئ ويصيب خلافا للمعتزلة بناء على ان الحكم عند الله واحد عندنا ومتعدد عندهم لهم انه
لو لم يتعدد لسكت بغير المقدور وان الاجتهاد في الحكم نحوه في القبلة والحق فيه متعدد اتفاقا قلنا التكليف
بالاجتهاد لا اصابة الحق ولو تعدد لما فسد صلاة من خالف الامام حاله وعدم عادة الخطأ للكعبة لكونها
غير مقصودة ولنا لو تعدد لزوم الفساد اذا تغير الاجتهاد أو صار المقداد مجتهدا وهو في الشرعيات لا العقلية
الا عند بعضهم ثم الخطئ مصيب ابتداء لترتب الحسنة وقيل لا لاطلاق الخطأ في الحديث قلنا الواسع الاعتداد
به في الاصول فقد تخلف مقتضاها ما ع هو ترتيب الحسنة ولا يعاقب عليه الا أن يكون طريق الصواب بينا
وهو لا يجزأ هو الصواب الحمد لله على التمام والرسول أفضل السلام وعلى آله الكرام وأصحابه العظام

((يقول المتوسل بصالح السلف مصححه الفقير عبد الجواد خلف))

((بسم الله الرحمن الرحيم))

نحمدك والحمد منك واليك على جزيل نعمك الباهرة ونشكرك شكراً تزيد به ما أوليت من سوابغ مننك المتوازنة ونسألك فأنت خير مجيب وأعظم مسؤول أن تصلي وتسلم على أجل نبي وأكرم رسول الواسطة في اتصال كل خير بالبنا بل هو لنا اليك مرقة الوصول ونقطة استمداد جميع الفروع والاصول المبعوث بواضح الأدلة والبراهين رحمة مهداة للعالمين سيدنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم النبي الامي السيد الكامل الفاتح الخاتم وعلى آله وصحبه ومحبيه وخزبه ((وبعد)) فقد تم باعانة المهين على بلوغ كل مأمول طبع الكتاب المسمى مرقة الوصول الى علم الاصول ولما كان هذا الكتاب فريداً في بابيه ومفيداً في موضوعه لطلابه نمض ذوا الهمة العلية والاخلاق المرضية الحبيب النسيب ذو القدر

المنيف حضرة الاجل الانجم الشيخ سيد عبد اللطيف ملتزماً لطبعه راجياً انتشاره لعموم

نفعه لازال موقفاً لشرك كل فضيله واسداء كل غريبة جليله وكان هذا الطبع

الحسن الجميل والصنع الفائق الجليل بالمطبعة العاصرة الخيرية التي

بإظهاره بشارع الخربوطلي بمصر المحمية لمالكها ومديرها

المتوكل على عالي الجناب حضرة السيد (عمر حسين

الخشاب) وذلك في شهر الله المحرم الحرام

افتتاح سنة ١٣٢٠ من

هجرة من الانبياء

والمرسلين

ختم

تم

